



Humanities and Educational
Sciences Journal

ISSN: 2617-5908 (print)



مجلة العلوم التربوية
والدراسات الإنسانية

ISSN: 2709-0302 (online)

المباحث العقديّة عند الإمام مالك ومنهجه فيها(*)

د/ موسى بن عبدالله البلوي

الأستاذ المساعد في العقيدة والمذاهب المعاصرة
قسم الدراسات الإسلامية جامعة تبوك - السعودية

المباحث العقدية عند الإمام مالك ومنهجه فيها

د/ موسى بن عبدالله البلوي

الأستاذ المساعد في العقيدة والمذاهب المعاصرة

قسم الدراسات الإسلامية جامعة تبوك - السعودية

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة المباحث العقدية عند الإمام مالك ومنهجه فيها، وقد اعتمد الباحث فيه على مناهج ثلاثة هي: المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي، والمنهج الاستنباطي، وتضمن البحث مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، اشتملت مقدمته على مشكلة البحث، وأهميته، وأسباب اختياره، وأهدافه، والمنهج المتبع فيه، وإجراءاته، ودراساته السابقة، وهيكلته، أما المبحث الأول فتناول التعريف بالإمام مالك، وتناول المبحث الثاني معالم وقواعد الاعتقاد عند الإمام مالك، وكان حديث المبحث الثالث عن موقف الإمام مالك من الجدل ونشأة الفرق، ثم توصل الباحث إلى جملة من النتائج المتعلقة بموضوع البحث، والتي من أبرزها: تعظيم الإمام مالك لكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وبُعده عن أساليب أهل الجدل والكلام، وأن المتتبع لأقوال وتقريرات الإمام مالك العقدية يلاحظ التزامه التام بأصول أئمة السلف الصالح في كافة قضايا الاعتقاد.

الكلمات المفتاحية: المباحث - العقدية - الإمام مالك - منهجه فيها.



Imam Malik's doctrinal investigations and his approach to them

Dr. Musa bin Abdullah Al-Balawi

Assistant Professor of Contemporary Doctrine and Doctrines
Department of Islamic Studies, University of Tabuk – Saud

Abstract

This research aims to study the doctrinal investigations of Imam Malik and his approach to it. The researcher relied on three approaches: the inductive approach, the analytical approach, and the deductive approach. The research included an introduction, three topics, and a conclusion. Its introduction included the research problem, its importance, the reasons for its selection, its objectives, the method used in it, its procedures, previous studies, and its structure. As for the first topic, it dealt with the definition of Imam Malik. The second topic dealt with the features and rules of belief of Imam Malik. The talk of the third topic was about Imam Malik's position on the controversy and the emergence of sects.

Then the researcher reached a number of results related to the subject of the research, the most prominent of which are: Imam Malik's veneration of the Book of God and the Sunnah of His Prophet, may God's prayers and peace be upon him, and his distance from the methods of the people of controversy and rhetoric, and that the follower of the sayings and reports of Imam Malik al-Aqidah notices his full commitment to the origins of the imams of the righteous predecessors in all Belief issues.

Keywords: investigations - doctrine - Imam Malik - his approach to it.

مقدمة البحث:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، فإنه لما كان شرف كلِّ علمٍ بشرف المعلوم، كان علم العقيدة من أشرف العلوم وأجلّها؛ كونه يتعلق بالبحث في إثبات وجود الله تعالى وأسمائه وصفاته، وبيان مسالك الاعتقاد وأصول الإيمان الموصلة إلى دار كرامته، وقد كانت عقيدة المسلمين صافيةً نقيةً زمن النبوة، اتفق عليها الناس وتوحدوا إلى أن ظهرت مدارس فكرية عقدية، برزت معها آراء متعددة وأفكار دخيلة، حاولت التشويش على عقيدة المسلمين من خلال محاولة البحث في قضايا الغيبيات؛ مقدمين في ذلك الأهواء والآراء على نصوص الوحي، مخالفين بذلك منهج السلف الكرام من الصحابة وأتباعهم رضي الله عنهم.

وقد مضت حكمة الله سبحانه وتعالى في كل زمانٍ ومكانٍ أن يهيئ لهذه الأمة من عباده الصادقين من ينافع عن دينه وينصر شريعته، ويبيّن للمسلمين عقيدتهم ويذب عنها، ومن هؤلاء الأئمة الأعلام إمام دار الهجرة مالك بن أنس رحمه الله تعالى، فقد كان حصناً منيعاً ضد أهل الباطل الذين ظهروا في عصره، وقد سجل التاريخ عنه مواقف جلية في الذب عن دين الله عز وجل وحماية بيضة الدين من شبهات المبطلين وضلالات المرجفين؛ وقد رأيت أنه من الضروري تناول هذا الموضوع بالبحث والدراسة، وجمع شتاته وأطرافه؛ لذلك جاءت هذه الدراسة كمحاولة لجمع المباحث العقدية التي تناولها الإمام مالك في مؤلفاته، والسعي للوصول إلى المنهج المتبع عنده في معالجة قضايا العقيدة المطروحة في عصره، واستخلاص أثره في تعريف الأمة الإسلامية بمنهج السلف في بحث قضايا العقيدة الإسلامية، والمسلك الذي ساروا عليه في بحث ودراسة هذه القضايا، لتكون هذه الدراسة لبناءً نحو إرساء وتكليف الدرس العقدي مع مقتضيات واقع الأمة الإسلامية، ومحاولة ربط المسلمين بالنص الشرعي الذي يمثل المرجعية الوحيدة لديهم، وقد عنونت البحث بـ "المباحث العقدية عند الإمام مالك، ومنهجه فيها".

مشكلة البحث:

مما لا شك فيه أن منهج السلف أسلم وأحكم في تناول قضايا العقيدة؛ فهم أقرب إلى العصر النبوي الذي أخذ من المعين الصافي المجانب لـخيالات الفلاسفة وتعقيدات المتكلمين، وقد سلك هذا السبيل كبار أئمة الإسلام، ومن هؤلاء الأعلام الإمام مالك بن أنس رحمه الله، فهو صاحب مذهبٍ فقهي متبوع، منتشر بصفة كبيرة في العالم الإسلامي، لكن كثيراً من أتباع مذهبه يجهلون حقيقة مواقفه العقدية، بل كثيراً منهم يخالفه في قضايا عقدية مشهورة كقضية تأويل الأسماء والصفات؛ ومن هنا تأتي هذه الدراسة لمعالجة موضوع البحث العقدي عند الإمام مالك، ومحاولة الوقوف على المنهج الذي سلكه الإمام في عرض آرائه الاعتقادية وموقفه من تلك القضايا العقدية، وبيان أهم المصادر التي اعتمدها في استدلاله على مباحث العقيدة، والنظر في مدى تأثير عصره في تكوين تلك الآراء العقدية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا الموضوع فيما يأتي:

- ١- المساهمة في الكشف عن جهود الإمام مالك في بيان العقيدة الإسلامية وكيفية تعامله مع قضاياها ومباحثها في عصره، من خلال تناوله للنصوص التي تطرق إليها، وكذا إبراز موقفه من الفرق المنتسبة إلى الإسلام، وكيفية تعامله معها.
- ٢- المساهمة في تصحيح التصور والمفاهيم العقدية من خلال تقديمها وفق تأصيل شرعي مستمد من نصوص الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

أسباب اختيار الموضوع:

تكمن أسباب اختيار هذا الموضوع فيما يأتي:

- ١- يعد الإمام مالك رحمه الله أحد الأئمة الأربعة المقتدى بهم والمعتمد على أقوالهم، فجمع معتقده وبيان منهجه أمرٌ في غاية الأهمية فهو سبيل لمعرفة عقيدة السلف ومنهجهم في إثباتها.
- ٢- في بيان عقيدة الإمام مالك الأثرية إقامةً للحجة على كل من ينتسب إليه في الفروع الفقهية ويخالفه في القضايا العقدية.
- ٣- نشر منهج الأئمة في تناول قضايا العقيدة المستمدة من نصوص الوحي في واقعنا المعاصر بعيداً عن أساليب التعقيد والجدل.

منهج البحث:

اعتمد الباحث على ثلاثة من مناهج البحث العلمي، هي:

المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي، والمنهج الاستنباطي؛ أما الاستقرائي: تم استخدامه في جمع مادة البحث العلمية، وأما التحليلي: ففي تحليل أقوال الإمام مالك ومنهجه في القضايا العقدية، وأما الاستنباطي: ففي استنباط ما تضمنته أقواله -رحمه الله- من دلالات ومفاهيم وأسس تؤصل للبحث العقدي في واقعنا المعاصر.

أهداف البحث:

- ١- المساهمة في إضافة جديدة إلى صرح الدراسات العقدية المتعلقة بالإمام مالك رحمه الله.
- ٢- جمع شتات ما تفرق من آراء الإمام مالك العقدية في كتبه، وما نقله عنه أتباعه لمحاولة الوقوف على معالم فكره العقدي.
- ٣- بيان منهج الإمام مالك في القضايا العقدية، وموقفه من الفرق والجماعات المنتسبة للإسلام.

إجراءات البحث:

تم إنجاز البحث وفق الخطوات التالية:

- ١- جمع المادة العلمية، ومحاولة استقصاء كل ما يخدم الموضوع ويثريه.

٢- تحليل المادة العلمية وفق المنهجية العلمية المتبعة؛ لاستنباط منهج الإمام مالك في القضايا العقدية.

٣- عزو الآيات القرآنية في الحاشية.

٤- توثيق المصادر والمراجع في الحاشية، بذكر اسم الكتاب وبيانات نشره، والجزء والصفحة.

٥- لم أضع ترجمة للأعلام الذين تم ذكرهم في متن البحث طلباً للاختصار، ولشهرتهم بين الأوساط العلمية.

الدراسات السابقة:

بعد البحث وقفت على بعض البحوث والدراسات التي تناولت جوانب من الموضوع والجزئيات، يمكن الاستفادة منها في الدراسة وهي:

١- عقيدة إمام دار الهجرة مالك بن أنس^(١):

تناول فيه الباحث عقيدة الإمام مالك من عدة زوايا؛ حيث قسم بحثه إلى ستة مباحث؛ تناول في المبحث الأول: عقيدة الإمام مالك في التوحيد، وفي الثاني: عقيدته في القدر، وفي الثالث: عقيدته في الإيمان، وفي الرابع: عقيدته في الصحابة، وفي الخامس: موقفه من الخصومات والأهواء والبدع، وختم بحثه بالحديث عن موقفه من النهي عن الشرك ومنع أسبابه.

وهذا البحث من البحوث القيمة التي تناولت عقيدة الإمام مالك رحمه الله، إلا أنه:

- أغفل الحديث عن موقف الإمام مالك من الفرق المنتسبة إلى الإسلام في المبحث الخامس؛ حيث اكتفى بموقفه العام من علم الكلام وأهل الزندقة، مع أن للإمام مالك نصوص عديدة في كثير من الفرق.

- أغفل الكلام عن مصادر الاستدلال والتلقي عند الإمام مالك.

- إغفاله الحديث عن قواعد الاعتقاد عند الإمام مالك، مع أنها من الأساسيات المهمة التي ينبغي العناية بها ابتداءً قبلولوج في بيان مواقف الإمام مالك العقدية المختلفة.

ولذا، سيتم بحث هذه الجوانب عند الإمام مالك في البحث الحالي إن شاء الله تعالى.

٢- ملامح الرؤية العقدية عند الإمام مالك^(٢):

تناول الباحث في هذه الدراسة ملامح الرؤية العقدية عند الإمام مالك من خلال محورين رئيسيين؛ المحور الأول: تحدث فيه عن مصادر الرؤية العقدية عند الإمام مالك، المتمثلة في القرآن والسنة وفهم السلف، وأما المحور الثاني: فتناول فيه ملامح الرؤية العقدية عند الإمام مالك؛ تطرق فيه إلى قضية التزام الإمام مالك وتقيده بالنص الشرعي، وكذا بيان موقفه من صفات الله تعالى، وموقفه من قضية خلق القرآن، ومسألة القدر.

(١) الخميس، محمد بن عبد الرحمن. (١٤١٩). عقيدة إمام دار الهجرة مالك بن أنس. دار طيبة للنشر والتوزيع: الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ١.

(٢) الحاج، الكور السالم بن المختار. (٢٠١٣). ملامح الرؤية العقدية عند الإمام مالك. مؤتمر الإمام مالك: ليبيا.

ومن خلال اطلاعي على البحث تبين ما يأتي:

- خلط المسائل العقيدية ببعضها دون ترتيب منهجي يساعد القارئ على استخلاص موقف واضح للإمام مالك في القضية العقيدية المبجوه.

- عدم استيعابه المباحث العقيدية التي تطرق إليها الإمام مالك.
وهذا ما سيحاول البحث الحالي استدراكه وتناوله إن شاء الله تعالى.

٣- المقاصد العقيدية من خلال موطأ الإمام مالك^(١):

تناولت الباحثة في دراستها هذه: الحديث عن علم مقاصد العقيدة في ضوء أركان الإيمان الستة، وما ينتج عنه الإيمان بها من أثر على النفوس، الذي يؤثر بدوره على المجتمعات، وقد قسمت مقاصد العقيدة إلى مقاصد عامة، ومقاصد خاصة، ومقاصد جزئية، ثم تطرقت إلى منهج الكشف عن هذه المقاصد، ثم ختمت دراستها بتناول موضوع المقاصد العقيدية من خلال موطأ الإمام مالك؛ فأوردت عدة أحاديث متعلقة بالعقيدة ساقها في موطئه منها ما هو متعلق بالإيمان بالملائكة، وأحاديث أخرى تتعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم ومعجزاته وأسمائه وسننه، وأحاديث أخرى متعلقة بأهوال يوم القيامة.

وهذه الدراسة مختلفة تمامًا عن بحثي من حيث الأسس والمنطلقات؛ فهي ركزت على مقاصد العقيدة من خلال أركان الإيمان، وجاءت بأحاديث متعلقة بها، استدلت بها من كتاب الموطأ، أما موضوع دراستي فهو متعلق بدراسة البحث العقدي عند الإمام مالك، وإبراز موقفه من أحاديث العقيدة التي أوردها في كتابه الموطأ.

٤- موقف الإمام مالك من الفرق المنحرفة^(٢):

ناقش الباحث في دراسته هذه موقف الإمام مالك من الفرق المنتسبة إلى الإسلام، وقد أورد في دراسته موقفه الإمام من عدة فرق؛ كموقفه من المبتدعة عمومًا، ثم شرع في بيان موقفه من الرافضة والجهمية والقدرية والمعتزلة والمرجئة والخوارج، كما تناول موقف الإمام مالك من الخوض في المتشابهات.
والملاحظ على هذه الدراسة أنها:

- تفتقر إلى بيان موقف الإمام مالك من علم الكلام وأهل الرأي والجدل.

- كما تفتقر إلى بيان موقفه من بعض الفرق الأخرى كموقفه من الصوفية.

وهذا ما سيضيفه البحث الحالي إن شاء الله تعالى.

٥- منهج الإمام مالك في إثبات العقيدة^(٣):

تناول فيه الباحث منهج الإمام مالك في إثبات العقيدة؛ حيث قسم بحثه إلى تمهيد وسبعة أبواب؛ تناول في التمهيد: ترجمة الإمام مالك، وفي الباب الأول: منهج السلف في إثبات العقيدة، وأصول منهج الإمام مالك في

(١) السحابي، أمانة. (١٤٢٨). المقاصد العقيدية من خلال موطأ الإمام مالك. مجلة الإحياء: الرابطة المحمدية للعلماء، المغرب، ٢٥.

(٢) إسماعيل، علاء الدين محمد. (٢٠١٤). موقف الإمام مالك من الفرق المنحرفة. مجلة الثقافة: جامعة السلطان أزلان شاه، ماليزيا، ٤٠ (١٠).

(٣) الدعجان، سعود عبدالعزيز. (١٤١٢). منهج الإمام مالك في إثبات العقيدة. دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.



العقيدة، وفي الباب الثاني: الإيمان، وفي الباب الثالث: الإيمان بأسماء الله وصفاته، وفي الباب الرابع: الإيمان بالأنبياء والرسل عليهم السلام، وفي الباب الخامس: الإيمان باليوم الآخر ومقدماته، وفي الباب السادس: الإيمان بالقدر خيره وشره، وفي الباب السابع: نواقض الإيمان، ثم الخاتمة.

وبعد الاطلاع على هذا البحث تبين أنه مرتب على أبواب العقيدة، وفيه تمهيدات طويلة تخرجه أحياناً عن التركيز في الموضوع الذي يراد معالجته.

ومما يلاحظ عليه: أنه لم يتطرق إلى بعض القضايا التي يعالجها البحث الحالي، ومن أهمها: قواعد الاعتقاد عند الإمام مالك، وموقفه من علم الكلام، وموقفه من البدع والمحدثات.

هيكل البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

المقدمة: اشتملت على: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والمنهج المعتمد، وأهدافه، وإجراءاته، وهيكلته.

المبحث الأول: ترجمة الإمام مالك بن أنس:

المبحث الثاني: معالم وقواعد الاعتقاد عند الإمام مالك، وقد انتظم في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أصول الاستدلال والتلقي عند الإمام مالك.

المطلب الثاني: قواعد الاعتقاد عند الإمام مالك.

المطلب الثالث: المباحث والقضايا العقدية عند الإمام مالك.

المبحث الثالث: موقف الإمام مالك من الجدل ونشأة الفرق، وقد انتظم في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: موقف الإمام مالك من علم الكلام.

المطلب الثاني: موقف الإمام مالك من البدع والمحدثات.

المطلب الثالث: موقف الإمام مالك من الفرق المنتسبة للإسلام.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس: وفيها ثبت المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

والله تعالى أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يغفر لي زللي وتقصيري، وحسي أنني اجتهدت، وما توفيقى إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول: ترجمة الإمام مالك بن أنس

اسم الإمام ونسبه: هو إمام دار الهجرة أبو عبد الله؛ مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان بن جثيل بن عمرو بن الحارث، من ذري أصبح بن عوف بن مالك بن زيد بن شداد بن زرة الجميري، ثم الأصبحي المدني، حليف بني تيم القرشي، وفي نسب الإمام مالك اختلاف؛ مع اتفاقهم على أنه عربي أصبجي، ولم يختلف النسّابون أن الأصبجيين من حمير، وحمير من قحطان^(١).

ولد الإمام مالك - رحمه الله - سنة ثلاث وتسعين، وقيل: سنة أربع وتسعين؛ قال يحيى بن بكير: سمعت مالك بن أنس يقول: "ولدت سنة ثلاث وتسعين"؛ وأمه هي العالية بنت شريك بن عبد الرحمن بن شريك الأزدية^(٢).

نشأته: إنّ مكانة الإمام مالك العالية بين النّاس؛ لم تكن وليدة حظ، ولكنها بعد توفيق الله سبحانه وحسن إرادته وتكريمه لعبده - أثّر من آثار بيت عريق في الخير ومتأصل في العلم والاتباع للحديث والأثر، وإنّ النّاطر في أسرة مالك وأعمامه وأبنائه وإخوانه لتؤكد أنّ لهم حظاً في نبوغ مالك وجميل سيرته.

يقول محمد أبو زهرة: نشأ مالك في بيت اشتغل بعلم الأثر، وفي بيئة كلها للأثر والحديث، أما بيته فقد كان مشغولاً بعلم الحديث واستطلاع الآثار، وأخبار الصحابة وفتاويهم، فجده مالك بن أبي عامر كان من كبار التابعين وعلمائهم، ولقد اتجه (أي مالك) بعد حفظ القرآن إلى حفظ الحديث، فوجد في بيئته محرّضاً، ومن المدينة موعزاً ومشجعاً، فلازم ابن هرمز سبع سنين، وفي رواية ثمان سنين، أخذ عنه اختلاف الناس في الفتيا والفقه، وتلقى عنه الرد على أهل الأهواء، وقد اتخذه من بين العلماء أسوة صالحة، وتأثر بما تلقاه عنه كل التأثر، ثم اتجه إلى الأخذ من علماء آخرين، فقد أخذ عن نافع مولى ابن عمر، وعن ابن شهاب الزهري وغيرهما^(٣).

أبرز شيوخه: أخذ الإمام مالك عن العديد من أعلام عصره؛ من أبرزهم:

- ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ المشهور بريعة الرأي (ت ١٣٦هـ).
- ابن هرمز أبو بكر عبد الله بن يزيد (ت ١٤٨هـ).
- نافع مولى ابن عمر أبو عبد الله العدوي المدني (ت ١١٧هـ).
- محمد بن شهاب الزهري أبو بكر المدني (ت ١٢٤هـ).
- جعفر ابن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب المشهور بجعفر الصادق (ت ١٤٨هـ).
- محمد بن المنكدر (ت ١٣٥هـ).

(١) ينظر: القرطبي، أبو عمر بن عبد البر. (٢٠١٧). التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم. حققه وعلق عليه: بشار عواد معروف، وآخرون، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي: لندن، ط ١، ١/٧٠٧.

(٢) البيهقي، القاضي عياض بن موسى. (١٩٨٣). ترتيب المدارك وتقريب المسالك. تحقيق: ابن تاويت الطنجي، عبد القادر الصحرأوي، محمد بن شريفة، سعيد أحمد أعراب، مطبعة فضالة: المحمدية، المغرب، ط ١، ١/١١٢.

(٣) ينظر: أبو زهرة، محمد. (د. ت). مالك حياته وعصره، آراؤه وفقهه. دار الفكر العربي: مصر، (د. ط)، (٢٢-٢٨) مع تصرف يسير.

أبرز طلابه وتلاميذه: أخذ عن الإمام مالك جمهرة من العلماء والأئمة وخلق كثير؛ يقول الإمام الذهبي: "حدث عنه - أي مالك - أمم لا يكادون يحصون منهم ابن المبارك والقطان وابن مهدي وابن وهب وابن القاسم والقعني وعبد الله بن يوسف وسعيد بن منصور ويحيى بن يحيى النيسابوري ويحيى بن يحيى الأندلسي ويحيى بن بكير وقتيبة وأبو مصعب الزبيري وخاتمة أصحابه أبو حذافة السهمي"^(١).

وقال الزرقاني في مقدمة شرح الموطأ: "والرواة عنه فيهم كثرة جداً بحيث لا يعرف لأحد من الأئمة رواة كرواته، وقد ألف الخطيب كتاباً في الرواة عنه أورد فيه ألف رجل إلا سبعة، وذكر عياض أنه ألف فيهم كتاباً ذكر فيه نيفا على ألف وثلاثمائة اسم، وعد في مداركه نيفا على ألف ثم قال: إنما ذكرنا المشاهير وتركنا كثيراً"^(٢)، وقال الدار قطني: "لا أعلم أحداً تقدم أو تأخر اجتمع له ما اجتمع لمالك"^(٣).

مكانة الإمام مالك العلمية وثناء العلماء عليه:

كان الإمام مالك رحمه الله إماماً في نقد الرجال، حافظاً مجوداً، متقناً، أثني عليه علماء عصره وكل من أتى بعده من الأعلام، حتى قال عنه الشافعي: "إذا ذكر العلماء فمالك النجم"^(٤).

يقول الذهبي في سير أعلام النبلاء: "العِلْمُ يَدُورُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَالِكٍ، وَاللَّيْثِ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ. قُلْتُ: بَلْ وَعَلَى سَبْعَةٍ مَعَهُمْ، وَهُمْ: الْأَوْزَاعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَمَعْمَرٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَشُعْبَةُ، وَالْحَمَّادَانِ، وَرُؤَيْي عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا ذَكَرَ مَالِكًا، يَقُولُ: عَالِمُ الْعُلَمَاءِ، وَثِقَتِي الْحَرَمَيْنِ، وَعَنْ بَقِيَّةٍ، أَنَّهُ قَالَ: مَا بَقِيَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَعْلَمُ بِسُنَّةِ مَاضِيَةٍ مِنْكَ يَا مَالِكُ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: مَا رَأَيْتُ أَعْلَمَ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى، وَذَكَرَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ مَالِكًا، فَقَدَّمَهُ عَلَى الْأَوْزَاعِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ، وَاللَّيْثِ، وَحَمَّادٍ، وَالْحَكَمِ، فِي الْعِلْمِ، وَقَالَ: هُوَ إِمَامٌ فِي الْحَدِيثِ، وَفِي الْفِقْهِ، وَقَالَ الْقَطَّانُ: هُوَ إِمَامٌ يُقْتَدَى بِهِ، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: مَالِكٌ مِنْ حُجَجِ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ، وَقَالَ أَسَدُ بْنُ الْقُرَاتِ: إِذَا أَرَدْتَ اللَّهُ وَالِدَارَ الْآخِرَةَ، فَعَلَيْكَ بِمَالِكٍ"^(٥).

وفاته:

توفي الإمام مالك صبيحة الرابع عشر من شهر ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة، في خلافة هارون الرشيد، ودفن بمقبرة البقيع^(٦).

(١) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قاتماز. (١٩٩٨). تذكرة الحفاظ. دار الكتب العلمية بيروت: لبنان، ط١، ١٥٤/١.

(٢) الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف. (٢٠٠٣). شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية: القاهرة، ط١، ٥٧/١.

(٣) ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد، برهان الدين اليعمرى. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب. تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر: القاهرة، ١٠٧/١.

(٤) تذكرة الحفاظ. مرجع سابق، ١٥٤/١.

(٥) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قاتماز. (٢٠٠٦). سير أعلام النبلاء. دار الحديث: القاهرة، ط١، ١٧٨/٧.

(٦) ينظر: القرطبي، أبو عمر بن عبد البر. (د: ت). الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم. دار الكتب العلمية: بيروت، (د: ط)، ١٠.

المبحث الثاني: معالم وقواعد الاعتقاد عند الإمام مالك

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أصول الاستدلال والتلقي عند الإمام مالك.

المطلب الثاني: قواعد الاعتقاد عند الإمام مالك.

المطلب الثالث: المباحث والقضايا العقدية عند الإمام مالك.

توطئة:

مما لا خلاف فيه بين الباحثين أن جانب الاستدلال يعد ركيزة أساسية في العقائد والمذاهب الفكرية؛ لأن أي عقيدة غير مبنية على الحجج والبراهين فهي باطلة غير معتبرة، وقد جاءت النصوص القرآنية مؤيدة لهذا المنهج؛ قال تعالى: ﴿أَمَّا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ ءَالِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَىٰ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^(٢)، وسنحاول في هذا المبحث إن شاء الله الوقوف على أهم الأصول والمعالم التي تبرز لنا الملامح العقدية في منهج الإمام مالك في أبواب العقيدة الإسلامية.

المطلب الأول: أصول الاستدلال والتلقي عند الإمام مالك

سنحاول في هذا المطلب الوقوف على المنهج الذي سلكه الإمام مالك رحمه الله في استدلالاته العقدية، من خلال تتبع أصول الاستدلال العقدي عنده، وفق أقواله وتقريراته:

أولاً: الاستدلال بالقرآن الكريم: المتبوع لتقريرات الإمام مالك في أبواب العقيدة، يلحظ مدى عنايته بالاستدلال بالقرآن الكريم؛ حتى قال عنه خالد بن نزار الأيلي: "ما رأيت أحداً أنزع بكتاب الله عز وجل من مالك بن أنس"^(٣)، ومن النصوص التي رويت عن الإمام مالك التي تشير إلى استدلاله بالقرآن في قضايا العقيدة: - كلامه وموقفه من أهل الشك والجدل؛ فقد روى ابن وهب قال: سمعت مالكا يقول إذا جاءه أحد من أهل الأهواء قال: "أما أنا فعلى بينة من ربي، وفي رواية (من ديني)، وأما أنت فشاك فاذهب إلى شاك مثلك فخاصمه، ثم قرأ: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعِيَ وَسُخِّنَ اللَّهُ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^(٤).

(١) سورة الأنبياء: الآية ٢٤.

(٢) سورة البقرة: الآية ١١١.

(٣) الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم. (١٩٥٢). الجرح والتعديل. طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بجيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط ١، ١٨/١.

(٤) سورة يوسف: الآية ١٠٨.



- ومن ذلك أيضاً حكمه على أهل الأهواء فقد روي عن ابن وهب أنه قال: سمعت مالكا يقول: ما من آية في كتاب الله أشد على أهل الاختلاف من أهل الأهواء من هذه الآية: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾^(١)، قال مالك: فأبي كلام أبيين من هذا؟ فرأيتهم يتأولها لأهل الأهواء، ورواه ابن القاسم وزاد: قال لي مالك "إنما هذه الآية لأهل القبلة، وما ذكره في الآية قد نقل عن غير واحد"^(٢).

- كلامه في مسألة رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة؛ فقد روي عن أشهب أنه قال: "أن رجلاً قال للمالك: يا أبا عبد الله، هل يرى المؤمنون ربهم يوم القيامة؟، قال لو لم ير المؤمنون ربهم يوم القيامة لم يعبر الله الكفار بالحجاب، فقال: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾^(٣)."

- كلامه في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه؛ فقد روي عن إسحاق الفروي قال: "كنت عند مالك فقال: الإيمان يزيد وينقص، قال الله تعالى: ﴿لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾^(٤)، وقال إبراهيم: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُنْجِي الْمَوْتَى قَالَ أُولَئِمُتُؤْمِنٌ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبُكَ﴾^(٥)، قال: فطمأنينة قلبه زيادة في إيمانه"^(٦).

- كلامه وحكمه على القدرية، فقد أخرج ابن أبي عاصم عن مروان بن محمد الطاطري قال: "سمعت مالكا بن أنس يسأل عن تزويج القدري؟ فقرأ: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾^(٧)،^(٨)."

ثانياً: الاستدلال بالسنة النبوية: ممّا لا خلاف فيه بين العلماء أن الإمام مالك إمام من أئمة الحديث، فلا بد لمن كانت هذه مكانته ومنزلته أن تكون تقاريراته مستندة في باب الاستدلال على السنة النبوية في كل المجالات، لذلك نجد شدة اهتمام الإمام مالك رحمه الله بالاستدلال بالسنة والآثار، والنظر في كتابه الموطأ يدرك أنه في جميع أبوابه مبني على السنن، أما ما تعلق بقضايا العقيدة، فنجد عدة نصوص وآثار عنه، من ذلك:

(١) سورة آل عمران: الآية ١٠٦.

(٢) الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي. (٢٠٠٨). الاعتصام. تحقيق ودراسة: محمد بن عبد الرحمن الشقير، سعد بن عبد الله آل حميد، هشام بن إسماعيل الصبي، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع: المملكة العربية السعودية، ط ١، ٧٩/١.

(٣) اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي. (٢٠٠٣). شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة: السعودية، ط ٨، ٥١٨/٣.

(٤) سورة الفتح: الآية ٠٤.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٦٠.

(٦) الحاكم الكبير، محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرايسي. شعار أصحاب الحديث. تحقيق: صبحي السامرائي، دار الخلفاء: الكويت، ٢٩.

(٧) سورة البقرة: الآية: ٢٢١.

(٨) ابن أبي عاصم، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني. (١٩٨٠). كتاب السنة. (ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم: محمد ناصر الدين الألباني)، المكتب الإسلامي: ط ١، ٨٨/١.



- حثه على اتباع سنة النبي صلى الله عليه وسلم والتسليم لها؛ من ذلك ما أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله: "قال إسحاق بن إبراهيم الحنيني: قال مالك: قُبِضَ رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تَمَّ هذا الأمر واستكمل، فإنما ينبغي أن تُتَّبَعَ آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يُتَّبَعَ الرأي"^(١).
- كلامه عن أهمية التمسك بالسنة وأنها سبيل النجاة من الفتن والانحرافات؛ فقد أخرج الهروي في "ذم الكلام عن الإمام مالك أنه قال: «السُّنَّةُ سفينة نوحٍ مَنْ ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق»"^(٢).
- كلامه عن حقيقة التوحيد؛ فقد نقل ابن رجب عن الإمام الشافعي رحمه الله قال: سُئِلَ مالك عن الكلام والتوحيد، فقال مالك: "محال أن يُظَنَّ بالنبي صلى الله عليه وسلم أنه علَّم أُمَّتَهُ الاستنجاء ولم يعلمهم التوحيد! والتوحيد ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم: (أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) فما عصم به المال والدم حقيقة التوحيد"^(٣).

ثالثاً: تعظيم فهم السلف: تعظيم قول السلف والأخذ بفهمهم وما ورد عنهم كان مسلكاً متبعاً عند علماء القرون الأولى؛ والمتتبع لآراء الإمام مالك يستشف حرصه الشديد على الاقتداء بالسلف، ويتجلى ذلك في تتبعه وتقديمه لعمل أهل المدينة الذي يجسد عنده النزوع إلى ما جرى به عمل من تقدم من الصحابة والتابعين وأتباعهم بالمدينة النبوية، وقد لا يخلو باب أو مسألة من المسائل التي أوردها في كتابه الموطأ إلا ويؤكد من خلالها الإمام مالك رحمه الله على هذا الأصل؛ الذي يعبر عنه بقوله: "وعلى هذا الأمر عندنا"، أو "الأمر المجمع عليه عندنا"، أو "وعلى ذلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا"، أو "والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا"، وما أشبه ذلك من الألفاظ والعبارات التي تدل على شدة تمسكه بفهم من مضى، والاعتداد بأقوالهم، وتوظيفها في مختلف القضايا عقديّة كانت أو فقهية، وقد روي عن الإمام مالك ما يؤيد تعزيمه لفهم السلف؛ قال ابن وهب: سمعت مالكا، يقول: إن حقا على من طلب العلم أن يكون له وقار وسكينة وخشية وأن يكون متبعاً لأثر من مضى قبله^(٤).

- قواعد الاعتقاد عند الإمام مالك

يمكن إجمال قواعد الاعتقاد عند الإمام مالك رحمه الله تعالى فيما يأتي:

أولاً: التزام نصوص الوحيتين وتعظيمهما: التزم الإمام مالك بما أخبر به القرآن الكريم والسنة النبوية، وصَدَّقَ بما دعا إليه دون بحث في تفاصيل تلك الغيبيات، ملتزماً في ذلك نهج من سبقه من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، الذين التزموا هذا المسلك ظاهراً وباطناً وفق الأمر القرآني، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا

- (١) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي. (١٩٩٤). جامع بيان العلم وفضله. تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي: المملكة العربية السعودية، ط١، ١٠٦٩/٢.
- (٢) أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي. (١٩٩٨). ذم الكلام وأهله. تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة، ط١، ٨١/٥.
- (٣) ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد. (١٩٩٦). فتح الباري شرح صحيح البخاري. تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، وآخرون، مكتبة الغرابة الأثرية: المدينة النبوية، ط١، ٢٣١/٧.
- (٤) الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله. (١٩٧٤). حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. مطبعة السعادة: مصر، ٣٢٤/٦.

فَقَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا ﴿٣٦﴾ يقول ابن سعدى: "أي: لا ينبغي ولا يليق، ممن اتصف بالإيمان، إلا الإسراع في مرضاة الله ورسوله، والهرب من سخط الله ورسوله، وامتنال أمرهما، واجتناب نهيهما، فلا يليق بمؤمن ولا مؤمنة ﴿إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا﴾ من الأمور، وحتماً به وألزماً به ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ أي: الخيار، هل يفعلونه أم لا؟ بل يعلم المؤمن والمؤمنة، أن الرسول أولى به من نفسه، فلا يجعل بعض أهواء نفسه حجاباً بينه وبين أمر الله ورسوله، ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ ﴿٣٦﴾ أي: بيتاً، لأنه ترك الصراط المستقيم الموصلة إلى كرامة الله، إلى غيرها، من الطرق الموصلة للعذاب الأليم، فذكر أولاً السبب الموجب لعدم معارضته أمر الله ورسوله، وهو الإيمان، ثم ذكر المانع من ذلك، وهو التخويف بالضلالات، الدال على العقوبة والنكال" (١).

وقد وردت عن الإمام مالك عدة نصوص تبين هذا المنهج الذي رسمه لنفسه منها: ما رواه ابن وهب قال: "سمعت مالك بن أنس يقول: الرِّمَ ما قاله رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في حَجَّةِ الوداع: أمران تركتهما فيكم لن تضلُّوا ما تمسكتن بهما: كتاب الله، وسنة نبيه" (٢).

وقال: مصعب بن عبد الله الزبيري: سمعت مالك بن أنس يقول: "أدركت أهل هذا البلد وما عندهم علم غير الكتاب والسنة، فإذا نزلت نازلة جمع لها الأمير من حضر من العلماء فما اتفقوا عليه من شيء أنفذه وأنتم تكثرون من المسائل وقد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها" (٣).

وقال ابن وهب: "قال لي مالك: الحكم الذي يحكم به بين الناس على وجهين، فالذي يحكم بالقرآن والسنة الماضية فذلك الحكم الواجب والصواب، الحكم الذي يجتهد فيه العالم نفسه فيما لم يأت فيه شيء فعله أن يوقف، قال: وثالث متكلف لما لا يعلم فما أشبه ذلك أن لا يوقف" (٤)، وقال ابن القاسم: قال مالك: "لن يأتي آخر هذه الأمة بأهدى مما كان عليه أولها" (٥).

ثانياً: إمرار نصوص الصفات كما جاءت: كان من منهج الإمام مالك إمرار نصوص الصفات كما جاءت من غير خوض في الكيفية، وهذا هو منهج السلف الذي سار عليه الأئمة والعلماء في القرون الأولى، يقول ابن رجب الحنبلي: "والصواب ما عليه السلف الصالح من إمرار آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت من غير تفسير لها ولا تكييف ولا تمثيل ولا يصح عن أحدٍ منهم خلاف ذلك ألَبته خصوصاً الإمام أحمد، ولا خوض في معانيها

(١) سورة الأحزاب: الآية: ٣٦.

(٢) السعدى، عبد الرحمن بن ناصر. (٢٠٠٠). تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان. تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحي، مؤسسة الرسالة: لبنان، ط١، ٦٦٥.

(٣) ابن القيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب. (٢٠١٩). إعلام الموقعين عن رب العالمين. تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي وآخرون، دار عطاءات العلم: الرياض، دار ابن حزم: بيروت، ١٤/٢.

(٤) القرطبي، أبو عمر بن عبد البر. (٢٠٠٠). الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار. تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤/٨، ٥٨١.

(٥) الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم. (١٤١٩). تفسير ابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٠٥٩/٤.

(٦) القرطبي، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد. (١٩٨٨). البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة. حققه: محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي: بيروت: لبنان، ط٢، ١/٢٤٢.

ولا ضرب مثل من الأمثال لها، وإن كان بعض من كان قريباً من زمن الإمام أحمد فيهم من فعل شيئاً من ذلك اتباعاً لطريقة مقاتل فلا يُقتدى به في ذلك، إنما الاقتداء بأئمة الإسلام كابن المبارك ومالك والثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد ونحوهم، وكل هؤلاء لا يوجد في كلامهم شيء من جنس كلام المتكلمين فضلاً عن كلام الفلاسفة ولم يدخل ذلك في كلام من سلم من قدح وجرح، وقد قال أبو زرعة الرازي: كل من كان عنده علم فلم يصن علمه احتاج في نشره إلى شيء من الكلام فلستم منه^(١).

وقد ورد عن الإمام مالك ما يدل على إمراره لنصوص الصفات كما جاءت من غير تشبيه أو تمثيل ومن غير تكيف أو تعطيل؛ فقد أخرج أبو نعيم في الحلية عن جعفر بن عبد الله قال: "كنا عند مالك بن أنس فجاء رجل فقال: يا أبا عبد الله، الرحمن على العرش استوى، كيف استوى؟، فما وجد مالك من شيء ما وجد من مسألتها، فنظر إلى الأرض وجعل ينكت بعود في يده حتى علاه الرُّخْضَاءُ - يعني عَرَقَ الحَمْيَ^(٢) - ثم رفع رأسه ورمى بالعود وقال: الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وأظنك صاحب بدعة، وأمر به فأخرج"^(٣).

وقد أخرج الدار قطني والبيهقي وغيرهما عن الوليد بن مسلم قال: "سألت مالكا، والثوري، والأوزاعي، والليث بن سعد، عن الأخبار في الصفات فقالوا: أمروها كما جاءت"^(٤).

فهؤلاء رأوا الوقوف عند ما جاء في الدين من غير تفسير لسببين: إما لأن هذه البحوث مما لا تصلح للعامة، أو لأن ما يتعلق بالله وصفاته شيء وراء العقل لا يمكن أن يصل إليه الإنسان إلا بأن يقيس الله سبحانه على نفسه، وذلك خطأ كبير، فالأولى أن تقف على ما ورد فيه النص من غير سؤال بكيف وأين^(٥).

ثالثاً: كراهيته للرأي في مسائل الاعتقاد: كان الإمام مالك أثرياً بعيداً عن مسالك الآراء والجدل، خاصة فيما يتعلق بقضايا الاعتقاد، قال رحمه الله: "قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تمّ هذا الأمر واستكمل، فإنا ينبغي أن تتبع آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يتبع الرأي"^(٦).

وقد وصلنا نصّاً عن الإمام مالك يشير إلى كراهيته للرأي واتباعه للأثر؛ فقد أخرج أبو نعيم في الحلية: "عن عثمان بن صالح وأحمد بن سعيد الدارمي قالوا: حدثنا عثمان قال: "جاء رجل" إلى مالك وسأله عن مسألة قال

(١) زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي. (٢٠٠٤). فضل علم السلف على علم الخلف. [مطبوع ضمن مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي]، دراسة وتحقيق: أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر: ١٦/٣، ١٦.

(٢) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي. (١٤١٤). لسان العرب. دار صادر: بيروت، لبنان، ٣، ٧، ١٥٤.

(٣) حلية الأولياء. مرجع سابق، ٦/٣٢٥.

(٤) الآجري، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الأجرّي البغدادي. (١٩٩٩). الشريعة. تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، دار الوطن: الرياض، السعودية، ٢، ١١٤٦/٣.

(٥) أحمد أمين. ضحى الإسلام. دار القلم: بيروت، ١/٦٧٦.

(٦) جامع بيان العلم وفضله. مرجع سابق، ٢/١٠٦٩.

فقال له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، فقال الرجل: أرايت، قال مالك: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (١)، (٢).

وأخرج أبو نعيم أيضاً عن الحنيني قال: قال مالك بن أنس: "إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء أهل السنة" (٣) وأخرج الذهبي عن ابن وهب قال: سمعت مالكا يقول: "ليس هذا الجدل من الدين بشيء" (٤).

روى الإمام مالك - رحمه الله - في كتابه الموطأ عدة أحاديث تتضمن مباحث وقضايا عقدية سنحاول عرضها في هذا المطلب مع بيان موقفه منها وكيفية تفسيره لها، وإن لم نقف على موقفه في هذه القضايا عرضنا توجيه علماء المالكية لتلك الأحاديث؛ لأنهم أحياناً يشيرون إلى موقف إمامهم من تلك النصوص.

أولاً: الرقي والتمائم وقضايا السحر: أخرج مالك في الموطأ عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ زُرَّارَةَ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ حَفْصَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَتَلَتْ جَارِيَةً لَهَا، سَحَرَهَا، وَقَدْ كَانَتْ دَبَّرَهَا، فَأَمَرَتْ بِهَا فُقِئَتْ. قَالَ مَالِكُ: السَّاحِرُ الَّذِي يَعْمَلُ السِّحْرَ، وَلَمْ يَعْمَلْ ذَلِكَ لَهُ غَيْرُهُ، هُوَ مِثْلُ الَّذِي قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ (٥) فَأَرَى أَنَّهُ يُقْتَلُ ذَلِكَ، إِذَا عَمِلَ ذَلِكَ هُوَ نَفْسُهُ.

قال ابن العربي: "قال مالك: السِّحْرُ إذا وقع من فاعله فهو كفر، حَسَبَ ما أَخْبَرَ الله عنه بقوله: ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾... وقال مالك: يُقْتَلُ السَّاحِرُ كُفْرًا، وتعلّق مالك بظاهر القرآن، وإنما جعله في باب الغيلة؛ لأنّ المسحور لا يعلم بِعَمَلِ السَّاحِرِ حَتَّى يَقَعَ فِيهِ، وقد قال مالك: إنّ من الغيلة سَقْيُ السُّمِّ، وكذلك المُرْقِدُ لِأَخِيذِ أَمْوَالِ النَّاسِ، وهذا ظاهره، وقد مهّدنا أدلته في "مسائل الخلاف" (٦).

وقال ابن الماز من المالكية: "من قول مالك وأصحابه أنّ الساحر كافر بالله، فإذا سحر هو بنفسه فإنه يقتل ولا يستتاب، والسحر كفر، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾.

وقال ابن رشد: "وهو كالزندق إذا عمل السحر هو بنفسه، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾، وقد أمرت حفصة بجارية لها سحرها أن تقتل، فقتلت" (٧).

وأخرج مالك في الموطأ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ تَمِيمٍ؛ أَنَّ أَبَا بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَصْفَارِهِ، قَالَ: فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَسُولًا، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: وَالنَّاسُ فِي مَقِيلِهِمْ: «لَا تَبْقَيْنَ فِي رَقَبَةٍ بَعِيرٍ قِلَادَةً مِنْ وَتَرٍ، أَوْ قِلَادَةً، إِلَّا قُطِعَتْ»، قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: أَرَى ذَلِكَ مِنَ الْعَبَثِ (٨).

(١) سورة النور، الآية: ٦٣.

(٢) حلية الأولياء. مرجع سابق، ٣٢٦/٦.

(٣) المرجع السابق، ٣٢٦/٦.

(٤) سير أعلام النبلاء. مرجع سابق، ١٠٨/٨.

(٥) سورة البقرة: الآية: ١٠٢.

(٦) ابن العربي، محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشيلي المالكي. (٢٠٠٧). المسالك في شرح موطأ مالك. قرأه وعلّق عليه: محمد بن الحسين الشليماني وعائشة بنت الحسين الشليماني، دار الغرب الإسلامي: ط ١، ٨٣/٧.

(٧) البيان والتحصيل. مرجع سابق، ٤٤٣/١٦.

(٨) أخرجه مالك في الموطأ. باب ما جاء في نزع المغاليق والجرب من العين. تحت رقم ٣٤٥٦.

المطلب الثالث: المباحث والقضايا العقدية عند الإمام مالك

روى الإمام مالك - رحمه الله - في كتابه الموطأ عدة أحاديث تتضمن مباحث وقضايا عقدية سنحاول عرضها في هذا المطلب مع بيان موقفه منها وكيفية تفسيره لها، وإن لم نقف على موقفه في هذه القضايا عرضاً توجيه علماء المالكية لتلك الأحاديث؛ لأنهم أحياناً يشيرون إلى موقف إمامهم من تلك النصوص.

أولاً: الرقي والتائم وقضايا السحر: أخرج مالك في الموطأ عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ زُرَّارَةَ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ حَفْصَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَتَلَتْ جَارِيَةً لَهَا، سَحَرَهَا، وَقَدْ كَانَتْ دَبَّرَهَا، فَأَمَرَتْ بِهَا فُقِئَتْ. وَقَالَ مَالِكُ: السَّاحِرُ الَّذِي يَعْمَلُ السَّحْرَ، وَلَمْ يَعْمَلْ ذَلِكَ لَهُ غَيْرُهُ، هُوَ مَثَلُ الَّذِي قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾^(١) فَأَرَى أَنَّ يُقْتَلُ ذَلِكَ، إِذَا عَمِلَ ذَلِكَ هُوَ نَفْسُهُ.

وقال ابن العربي: "قال مالك: السَّحْرُ إذا وقع من فاعله فهو كفرٌ، حَسَبَ ما أَخْبَرَ الله عنه بقوله: ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾... وقال مالك: يُقْتَلُ السَّاحِرُ كُفْرًا، وتعلّق مالك بظاهر القرآن، وإِنَّمَا جعله في باب الغيلة؛ لأنَّ المسحور لا يعلم بِعَمَلِ السَّاحِرِ حَتَّى يَقَعَ فِيهِ، وقد قال مالك: إِنَّ مِنَ الْغِيلَةِ سَقْيِ السَّمِّ، وكذلك الْمُقَدِّ لِأَخْذِ أَمْوَالِ النَّاسِ، وهذا ظاهره، وقد مهَّدنا أدلته في "مسائل الخلاف"^(٢).

وقال ابن المواز من المالكية: "من قول مالك وأصحابه أَنَّ السَّاحِرَ كَافِرٌ بِاللَّهِ، فإذا سحر هو بنفسه فإنه يقتل ولا يستتاب، والسحر كفر، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فَتَنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾".

وقال ابن رشد: "وهو كالزنديق إذا عمل السحر هو بنفسه، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾، وقد أمرت حفصة بجارية لها سحرها أن تقتل، فقتلت"^(٣).

وأخرج مَالِكُ في الموطأ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ تَمِيمٍ؛ أَنَّ أَبَا بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَشْفَارِهِ، قَالَ: فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَسُولًا، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: وَالنَّاسُ فِي مَقِيلِهِمْ: «لَا تَبْقَيْنَ فِي رَقَبَةٍ بَعِيرٍ قِلَادَةً مِنْ وَتَرٍ، أَوْ قِلَادَةً، إِلَّا قُطِعَتْ»، قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: أَرَى ذَلِكَ مِنَ الْعَيْنِ^(٤).

قَالَ ابن عبد البر معلقاً على كلام الإمام مالك: "قَدْ فَسَّرَ مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ أَنَّهُ مِنْ أَجْلِ الْعَيْنِ وَهُوَ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ كَمَا قَالَ مَالِكٌ لَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ أَنْ يُعْلَقَ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْبَهَائِمِ أَوْ بَنِي آدَمَ شَيْءٌ مِنْ

(١) سورة البقرة: الآية: ١٠٢.

(٢) ابن العربي، محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي. (٢٠٠٧). المسالك في شرح موطأ مالك. قرأه وعلّق عليه: محمد بن الحسين السُّلَيْمَانِي وعائشة بنت الحسين السُّلَيْمَانِي، دار الغرب الإسلامي: ط ١، ٨٣/٧.

(٣) البيان والتحصيل. مرجع سابق، ٤٤٣/١٦.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ. باب ما جاء في نزع المغاليق والجُرس من العين. تحت رقم ٣٤٥٦.

الْعَلَّاقِ خَوْفَ نُزُولِ الْعَيْنِ لِهَذَا الْحَدِيثِ وَحَمَلُ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ فِيمَا عُلِّقَ قَبْلَ نُزُولِ الْبَلَاءِ حَشِيَّةٌ نُزُولُهُ فَهَذَا هُوَ الْمَكْرُوهُ مِنَ التَّمَائِمِ^(١).

وقد نقل بعض علماء المالكية نصوصاً عن الإمام مالك في مسألة الرقي والتمايم منها؛ ما نقله ابن رشد في البيان والتحصيل: "سئل الإمام مالك: أيرقي الرجل ويسترقي؟ قال: لا بأس بذلك بالكلام الطيب"^(٢)، وقال ابن وهب: "سئل مالك عن الرقي بالحديد والملح وعقد الحيط، فكره ذلك كله، وكأن العقد عنده في ذلك أعظم كراهية، وفي رواية: لم يكن ذلك من أمر الناس القديم"^(٣)، ونقل القيرواني عن مالك: "قيل لمالك: فيكتب للمحموم القرآن؟ قال: لا بأس به، ولا بأس أن يرقى بالكلام الطيب"^(٤).

ثانياً: الصفات الخيرية: أخرج الإمام مالك في كتابه الموطأ عدة أحاديث تناولت الحديث عن الصفات الخيرية لكنه عرضها من دون تعليق عليها أو بيان موقفه من تفسيرها أو تأويلها؛ من هذه الأحاديث:

- حديث «إِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا، اكْلُفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا لَكُمْ بِهِ طَاقَةٌ»^(٥).
- حديث «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَتَنَّا يَعْْبُدُ، اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»^(٦).
- حديث «يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، وَاللَّهِ، مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ أَنْ يُزَيِّنَ عَبْدُهُ أَوْ تَزَيِّنَ أُمَّتُهُ، يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، وَاللَّهِ، لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ، لَضَحَكْتُمْ قَلِيلاً، وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيراً»^(٧).
- حديث «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى، كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، حِينَ يَنْقُي ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟»^(٨).
- حديث «أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَبِكَ مِنْكَ، لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَتَنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»^(٩).
- حديث «قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: إِذَا أَحَبَّ عَبْدِي لِقَائِي، أَحَبَّبْتُ لِقَاءَهُ وَإِذَا كَرِهَ لِقَائِي، كَرِهْتُ لِقَاءَهُ»^(١٠).
- حديث «مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا طَيِّباً، كَانََ إِنَّمَا يَضَعُهَا فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ، يُرَبِّبُهَا كَمَا يُرَبِّي أَحَدَكُمْ فَلَوْهُ أَوْ فَصِيلُهُ، حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ»^(١١).

(١) التمهيد. مرجع سابق، ٨/١١.

(٢) البيان والتحصيل. مرجع سابق، ٤٢٦/١٨.

(٣) المرجع السابق، ١٦٥/١٧.

(٤) القيرواني، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد. (١٩٨٣). الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ. حققه وقدم له وعلق عليه: محمد أبو الأجنان

- عثمان بطيخ، مؤسسة الرسالة: بيروت، المكتبة العتيقة: تونس، ط ٢، ٢٣٨.

(٥) أخرجه مالك في الموطأ. باب ما جاء في صلاة الليل. تحت رقم ٣٨٨.

(٦) أخرجه مالك في الموطأ. باب جامع الصلوة. تحت رقم ٥٩٣.

(٧) أخرجه مالك في الموطأ. باب العمل في صلاة كشوف الشمس. تحت رقم ٦٣٩.

(٨) أخرجه مالك في الموطأ. باب ما جاء في الدعاء. تحت رقم ٧٢٤.

(٩) أخرجه مالك في الموطأ. باب ما جاء في الدعاء. تحت رقم ٧٢٥.

(١٠) أخرجه مالك في الموطأ. باب جامع الجنائز. تحت رقم ٨١٥.

(١١) أخرجه مالك في الموطأ. باب التزنيب في الصدقة. تحت رقم ٣٦٥١.

- حديث «يُضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ، يُقْتَلُ أَحَدُهُمَا الْأَخَرُ، كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَيُقْتَلُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ، فَيَقَاتِلُ، فَيُسْتَشْهَدُ»^(١).

- حديث «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَى مَنْ يَجُرُّ إِزَارَهُ بَطَرًا»^(٢).

نستشف من رواية الإمام مالك هذه الأحاديث، وعدم تعليقه عليها وتأويله لها، أنه رحمه الله التزام في التعامل مع آيات وأحاديث الصفات: إمرارها كما جاءت من غير تكيف أو تشبيه، ومن غير تحريف أو تعطيل، بل يمررها كما جاءت مقتفياً في ذلك منهج السلف.

وقد حكى ابن عبد البر إجماع أهل السنة على حمل نصوص الصفات على ظاهرها، والإيمان بها كما جاءت من غير زيادة ولا نقص، قال: "أهل السنة مجموعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكييفون شيئاً من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مشبه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود"^(٣).

قال صاحب كتاب عقيدة الإمام مالك: "وعادته في موطنه يعلّق على النصوص التي فيها خلاف بين أهل المدينة وغيرهم، أو يكون له رأي في توجيه النص، أما هذا - أي نصوص الصفات - فلا يجمع السلف على إثباته، والقول بظاهره أقرّه على ما هو عليه، ولو كان هناك ما يفضي خلاف الظاهر لبيّنه"^(٤).

ثالثاً: الشؤم والتطيّر: من الأحاديث المتعلقة بقضايا العقيدة التي أخرجها الإمام مالك في الموطأ أحاديث التطيّر، فقد أخرج عن ابن شهاب، عن حمزة وسالم ابني عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عمر؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الشُّؤْمُ فِي الدَّارِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالْفَرَسِ»^(٥).

يقول محمد الطاهر بن عاشور: "كثُرَ بين أهل الجاهلية التحدّث بشؤم هذه الأمور الثلاثة أكثر من غيرها، وذلك من حكم الوهم المحض الذي لا حقيقة له، ولما سبق من رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أنّ نّاهم عن توهم الشؤم، خاطب فريقاً رأى منهم إعادة الخوض في إثباته بما يردعهم، فجعله مشكوكاً فيه في خصوص هذه الثلاثة التي يعسرُ استبدالها، كالمَنَكِلِ لهم، مبالغة في تأديبهم، وحاشى رسول الله أن يقرّر ذلك أو أن يشكّ في تقريره، كيف وذلك يناقض صريح نهي عن الطيرة ونفيه لوقوعها، وما الشؤم إلّا فرع منها، هذا ما ظهر لي في وجه الجمع بين نفي الشؤم وبين هذا الكلام"^(٦).

فهذا الحديث وغيره مما رواه مالك في الموطأ فيه إشارة إلى تصحيح المعتقد والنهي عن التطيّر والتشاؤم.

(١) أخرجه مالك في الموطأ، باب الشُّهْدَاءُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. تحت رقم ١٦٧١.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ، باب مَا جَاءَ فِي إِسْبَالِ الرُّجُلِ ثَوْبُهُ. تحت رقم ٣٣٨٦.

(٣) التمهيد. مرجع سابق، ١٥٦/٥.

(٤) المغراوي، محمد بن عبد الرحمن. (د: ت). عقيدة الإمام مالك. مكتبة التراث الإسلامي: القاهرة، مصر، (د: ط)، ١١٥.

(٥) أخرجه مالك في الموطأ، باب مَا يُتَّقَى مِنَ الشُّؤْمِ. تحت رقم ٣٥٦٦.

(٦) ابن عاشور، محمد الطاهر. (١٤٢٨). كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ. تحقيق: طه بن علي بوسريح التونسي، دار سحنون للنشر والتوزيع، دار السلام للطباعة والنشر: ط ٢، ٣٨٢.



رابعاً: الاستسقاء بالنجوم: أخرج مالك في الموطأ، عن صالح بن كيسان، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد الله بن عُثْبَةَ، عن زَيْدِ بن خالد الجُهَنِيِّ، قال: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الصُّبْحُ بِالْحَدِيثِيَّةِ عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا انصَرَفَ، أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: "أَنْتَدِرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟" قالوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي، وَكَافِرٌ بِي، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: أُمِطْرَنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ" وَمَنْ قَالَ: أُمِطْرَنَا بِنُورِ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ^(١).

وقال ابن العربي في شرح الموطأ: "بَوَّبَ مالِك - رحمه الله - "الاستسقاء بالنجوم" وأدخل هذا الحديث في باب الاستسقاء لوجهين:

أحدهما: كانت العرب تنتظر السَّقْيَا في الأنواء، فقطع التَّيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هذه العلاقة بين القلوب وبين الكوكب.

والثاني: الذي أدخل له مالك هذا الحديث وترجم هذه الترجمة: وذلك أَنَّ النَّاسَ أصابهم القَحْطُ في زمان عمر، فقال عمر للعبَّاس: كم بقي لنوء الثُّرَيَّا؟ فقال له العبَّاس: زَعُمُوا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهُا تَعْتَرِضُ فِي الْأُفُقِ سَبْعًا، فَمَا مَرَّتْ حَتَّى نَزَلَ الْمَطَرُ، فَأَرَادَ مالِكُ أَنْ يقطع أَمْرَ النُّجُومِ ولا يكون لها دُكْرٌ إِلَّا لِلخَالِقِ الْوَاحِدِ.

خامساً: الحلف بغير الله: أخرج مالِكُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَهُوَ يَسِيرُ فِي رَكْبٍ، وَهُوَ يَخْلِفُ بِأَبِيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ. مَنْ كَانَ خَالِفاً، فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ، أَوْ لِيَصْمُتْ»^(٢).

في الحديث دلالة ظاهرة على النهي عن الحلف بالآباء، وقد أورده الإمام مالك في موطئه في باب جامع الأيمان؛ إشارةً منه إلى عدم جواز ذلك وأنه خلل عقدي ينبغي اجتنابه.

وقال ابن عبد البر: "وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَقْهِ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي الْبَيْعُ بِغَيْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَنَّ الْحَلْفَ بِالْمَخْلُوقَاتِ كُفْلُهَا فِي حُكْمِ الْحَلْفِ بِالْآبَاءِ"^(٣).

سادساً: مسألة الشفاعة: أخرج مالِكُ، عَنْ أَبِي الرَّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ يَدْعُو بِهَا، فَأَرِيدُ أَنْ أَخْتِيءَ دَعْوَتِي، شَفَاعَةً لَأُمِّي فِي الْآخِرَةِ".

ساق الإمام مالك هذا الحديث لإثبات الشفاعة يوم القيامة، وإثبات الشفاعة أمر متفق عليه بين أهل السنة سلفاً وخلفاً، قال ابن عبد البر: "وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ إِثْبَاتُ الشَّفَاعَةِ وَهُوَ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَنِ وَهُمْ مُجْمِعُونَ أَنَّ تَأْوِيلَ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾^(٤) الْمَقَامُ الْحَمِيدُ هُوَ شَفَاعَتُهُ صَلَّى

(١) أخرجه مالك في الموطأ. باب ما جاء في الاستسقاء بالنجوم. تحت رقم ٦٥٣.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ. باب جامع الأيمان. تحت رقم ١٧٤٩.

(٣) الاستذكار. مرجع سابق. ٢٠٣/٥.

(٤) سورة الإسراء: الآية: ٧٩.

الله عليه وسلم في المُذْنِبِينَ مِنْ أَمْنِهِ وَلَا أَعْلَمُ فِي هَذَا مُخَالَفًا إِلَّا شَيْئًا رَوَيْتُهُ عَنْ مُجَاهِدٍ ذَكَرْتُهُ فِي التَّمْهِيدِ وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ خِلَافُهُ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ فَصَارَ إِجْمَاعًا مِنْهُمْ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ^(١).

سابعاً: إثبات عذاب القبر وأحوال يوم القيامة: روى الإمام مالك - رحمه الله - في موطنه عدة أحاديث متعلقة بأحوال يوم القيامة منها:

١- عذاب القبر:

يعد القبر أول منازل الآخرة؛ اتفقت كلمة أهل السنة على إثبات عذاب القبر، فهو كائناً لا محالة، كما أخبر بذلك الصادق المصدوق، وأنَّ الشخص يعذب فيه أو ينعم على هيئة وصفة لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى، وأنَّ هذا العذاب جزءٌ يسيرٌ من عذاب يوم القيامة، وقد أورد الإمام مالك عدة أحاديث في إثبات عذاب القبر:

- فقد أخرج مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ: "أَنَّ يَهُودِيَّةً جَاءَتْ تَسْأَلُهَا، فَقَالَتْ: أَعَادَكَ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيْعَذَّبُ النَّاسُ فِي قُبُورِهِمْ؟" فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَائِذَا بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ رَكَبَ رَسُولُ اللَّهِ، ذَاتَ غَدَاةٍ مَرْكَبًا، فَخَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَرَجَعَ ضَحًى، فَمَرَّ بَيْنَ ظَهْرَيِ الْحُجَّارِ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي وَقَامَ النَّاسُ وَرَاءَهُ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَسَجَدَ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَتَعَوَّدُوا مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ^(٢).

- وأخرج عن أبي الزبير المَكِّي، عن طائوسٍ اليماني، عن عبد الله بن عباس؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُعَلِّمُهُمْ هَذَا الدُّعَاءَ كَمَا يُعَلِّمُهُمُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ»^(٣).

- وأخرج عن هشام بن عروة، عن فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ؛ أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حِينَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَإِذَا النَّاسُ قِيَامًا يُصَلُّونَ، وَإِذَا هِيَ قَائِمَةٌ تُصَلِّي، فَقُلْتُ: مَا لِلنَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ بِيَدِهَا نَحْوَ السَّمَاءِ، وَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، فَقُلْتُ: آيَةٌ؟ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ، نَعَمْ، قَالَتْ: فَقَعْمْتُ حَتَّى تَجَلَّأَنِي الْعُشْيُ، وَجَعَلْتُ أَصْبُ فَوْقَ رَأْسِي الْمَاءَ، فَحَمِدَ اللَّهُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَتْنِي عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْ شَيْءٍ كُنْتُ لَمْ أَرَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ، فِي مَقَامِي هَذَا، حَتَّى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ مِثْلَ أَوْ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ» - لَا أَدْرِي أَيَّتَهُمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ: «يُؤْتَى أَحَدُكُمْ فَيُقَالُ لَهُ: مَا عِلْمُكَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ أَوْ الْمُؤْمِنَةُ - لَا أَدْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ: «هُوَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، جَاءَنَا

(١) المرجع السابق، ٥٢٠/٢.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ. باب العمل في صلاة كُتُوفِ الشَّمْسِ. تحت رقم ٦٤١.

(٣) أخرجه مالك في الموطأ. باب ما جاء في الدُّعَاءِ. تحت رقم ٧٢٧.



بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى، فَأَجَبْنَا، وَأَمَنَّا، وَاتَّبَعْنَا فَيُقَالُ لَهُ: نَمَّ صَالِحًا، قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا، وَأَمَّا الْمُنَافِقُ أَوْ الْمُرْتَابُ - لَا أَدْرِي أَتُحِبُّمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ -، «فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا، فَقُلْتُ»^(١).
 نلاحظ من هذه الأحاديث إثبات الإمام مالك - رحمه الله - لعذاب القبر وفتنته كما هو عليه الأمر عند أهل السنة قاطبة، قال ابن العربي: "قد بينّا في عذاب القبر الأحاديث الصّحاح، والآيات الفصّاح، النّبرّات مثل فَلَاقِ الصَّبَاح، وأَمَّا أَصْلٌ من أصول السُّنَّةِ الَّتِي أَطَبَّقْتُ عَلَيْهَا الْأُمَّةَ، وهذه المسألة لا يُنكرها إلا غَيٌّ أو جاهلٌ مُلْحَدٌ"^(٢).

٢- صفة جهنم:

أخرج الإمام مالك في الموطأ عدة أحاديث عن صفة جهنم؛ فقد أخرج مالك، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُهَيْلٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّهُ قَالَ: "اتْرَوْهَا حَمْرَاءَ كَنَارِكُمْ هَذِهِ؟ هِيَ أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ، وَالْقَارُ الرِّفْتُ"^(٣).
 وأخرج عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «نَارُ بَنِي آدَمَ، الَّتِي يُوقَدُونَ، جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْأً مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ»، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ كَانَتْ لَكَافِيَةً، قَالَ: «إِنَّمَا فَضِّلْتُ عَلَيْهَا بَيَسَعَةً وَسِتِينَ جُزْأً».

٣- إثبات الحوض:

أخرج مالك في الموطأ عدة أحاديث تثبت الحوض الذي اختص به نبيّنا صلى الله عليه وسلم، ترده أمته يوم القيامة؛ فقد أخرج عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، خَرَجَ إِلَى الْمُقَبَّرَةِ، فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، بِكُمْ لَأَحِقُونَ، وَدِدْتُ أَنِّي قَدْ رَأَيْتُ إِخْوَانَنَا»، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَسْنَا بِإِخْوَانِكَ؟ قَالَ: «بَلْ أَنْتُمْ أَصْحَابِي، وَإِخْوَانُنَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدَ، وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ»، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَعْرِفُ مَنْ يَأْتِي بَعْدَكَ مِنْ أُمَّتِكَ؟ قَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لِرَجُلٍ حَيْلٌ غُرٌّ، مُحَجَّلَةٌ، فِي حَيْلٍ دُهِمٍ بَهْمٍ، أَلَا يَعْرِفُ حَيْلَهُ؟» قَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، غُرًّا مُحَجَّلِينَ، مِنَ الْوُضُوءِ، وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ، فَلَا يُدَادَنَ رَجُلٌ عَنْ حَوْضِي، كَمَا يُدَادُ الْبُعِيرُ الضَّالُّ، أَنَادِبُهُمْ: أَلَا هَلُمَّ، أَلَا هَلُمَّ، أَلَا هَلُمَّ، فَيُقَالُ: إِنَّهُمْ قَدْ بَدَلُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: فَسُخْفًا، فَسُخْفًا، فَسُخْفًا»^(٤).
 وأخرج عَنْ حُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي، رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَمَنْبَرِي عَلَى حَوْضِي»^(٥).

(١) أخرجه مالك في الموطأ. باب مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ. تحت رقم ٦٤٣.

(٢) المسالك. مرجع سابق، ٢٩٩/٣.

(٣) أخرجه مالك في الموطأ. باب مَا جَاءَ فِي صِفَةِ جَهَنَّمَ. تحت رقم ٣٦٤٨.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ. باب جَامِعُ الْوُضُوءِ. تحت رقم ٨٢.

(٥) أخرجه مالك في الموطأ. باب مَا جَاءَ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. تحت رقم ٦٧١.

المبحث الثالث: موقف الإمام مالك من الجدل ونشأة الفرق

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: موقف الإمام مالك من علم الكلام.

المطلب الثاني: موقف الإمام مالك من البدع والمحدثات.

المطلب الثالث: موقف الإمام مالك من الفرق المنتسبة للإسلام.

المطلب الأول: موقف الإمام مالك من علم الكلام

تضافرت النصوص عن علماء السلف في ذم علم الكلام ومنعه وتحريمه وأقوالهم في ذلك مشهورة، حتى جمعت في ذلك مصنفات، ككتاب "ذم الكلام" للهروي وغيره، وقد كان للإمام مالك - رحمه الله - نفس الموقف من علم الكلام، فقد كان يرى أنه يسعنا ما وسع سلف هذه الأمة، لأنهم كانوا أحرص على دينهم، وأقرب من نبع النبوة، فهذا أسلم من الولوج في المباحكات الكلامية التي افتتح غمارها أهل الكلام والجدل، حتى قال عنه أبو طالب المكي: "كان مالكٌ رحمه الله أبعدَ النَّاسِ من مذاهب المتكلمين، وأشدَّهم نقضًا للعراقيين، وألزمهم لسنة السالفين من الصحابة والتابعين"^(١).

وقد رويت عن الإمام مالك نصوصٌ كثيرةٌ في ذم "علم الكلام" منها:

- ما أخرجه الهروي عن الإمام مالك بن أنس: في "ذم الكلام" قال: "من طلب الدين بالكلام تنزق"^(٢).

- روى البغوي في شرح السنة عن مالك أنه قال: "لو كان الكلام علمًا لتكلم فيه الصحابة والتابعين، كما تكلموا في الأحكام والشرائع، ولكنه باطلٌ يدل على باطل"^(٣).

- أخرج ابن عبد البر عن مصعب بن عبد الله الزبيري قال: "كان مالك بن أنس يقول: الكلام في الدين كله أكرهه، ولم يزل أهل بلدنا يكرهونه وينهون عنه، نحو الكلام في رأي جهنم والقدر وكل ما أشبه ذلك، ولا يجب الكلام إلا فيما تحته عمل، فأما الكلام في الدين وفي الله عز وجل فالسكوت أحب إليَّ لأني رأيت أهل بلدنا ينهون عن الكلام في الدين إلا فيما تحته عمل"^(٤).

كان للإمام مالك موقفٌ حازمٌ من كتب علم الكلام؛ يبين هذا ما رواه ابن عبد البر عن محمد بن أحمد بن خوير منداد المالكي في كتاب الإجازات من كتابه الخلاف: "قال مالك: لا تجوز الإجازات في شيء من كتب

(١) ترتيب المدارك. مرجع سابق، ٣٩/٢.

(٢) ذم الكلام. مرجع سابق، ٧١/٥.

(٣) البغوي، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي. (١٩٨٣). شرح السنة. تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي: دمشق، بيروت، ط ٢، ١/٢١٧.

(٤) جامع بيان العلم وفضله. مرجع سابق، ٩٣٨/٢.

الأهواء والبدع والتنجم، وذكر كتباً ثم قال: وكتب أهل الأهواء والبدع عند أصحابنا هي كتب أصحاب الكلام من المعتزلة وغيره، وتفسخ إجازة في ذلك^(١)

موقف الإمام مالك من البدع والمحدثات:

إنَّ الابتداع في دين الله عز وجل مسلكٌ خطير يعد من أعظم الأسباب التي أدت إلى تفريق الأمة الإسلامية وبتَّ الوهن في جسدها، وقد حذرنا نبينا صلى الله عليه وسلم من الإحداث في الدين فقال: "إِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنْ كُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ"^(٢)، وقال: «مَنْ أَخَذَتْ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ»^(٣)، قال ابن حجر: "هذا الحديث معدود من أصول الإسلام، وقاعدة من قواعده، فإن معناه: من اخترع في الدين ما لا يشهد له أصل من أصوله فلا يلتفت إليه"^(٤).

وقد كان من منهج السلف الحث على الاتباع والنهي عن الابتداع في دين الله عز وجل، قال ابن القيم: "ولهذا اشدت نكير السلف والأئمة لها، وصاحوا بأهلها من أقطار الأرض وحذروا فتنهم أشد التحذير، وبالغوا في ذلك ما لم يبالغوا مثله في إنكار الفواحش والظلم والعدوان، إذ مضرة البدع وهدمها للدين ومنافاتها له أشد"^(٥)، وعلى هذا سار كل من اقتفى آثارهم، ومن هؤلاء الإمام مالك رحمه الله؛ فقد كان حريصاً على اتباع السنن واجتناب البدع وأهلها، وقد نوه على هذا الأمر من ترجم له، وكذلك قد وردت عنه نصوص وآثار عديدة في هذا الباب منها:

– ما ذكره أبو نعيم الأصبهاني في الحلية عند ترجمة الإمام مالك، فقد ذكر اتباعه السنن وكراهيته المحدثات، وأنه كان كثير التمثيل ببيبي شعري يؤيد هذا المعنى:

وخيرُ أمورِ الدين ما كانَ سنةً شرُّ الأمور المحدثاتُ البدائع^(٦).

(١) جامع بيان العلم وفضله. مرجع سابق، ٩٤٢/٢.

(٢) أخرجه أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني. (٢٠٠٩). سنن أبي داود. تحقيق شعيب الأرنؤوط – محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية: ١، باب في لزوم السنّة، كتاب السنّة، تحت رقم: (٤٦٠٧)، والترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي أبو عيسى. (١٩٩٨). الجامع الكبير. تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي: بيروت، باب ما جاء في الأخذ بالسنّة واجتناب البدع، تحت رقم: (٢٦٧٦)، وابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. (٢٠٠٩). سنن ابن ماجه. تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد – محمد كامل قره بللي – عبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية: ١، باب اجتناب البدع والجدل. تحت رقم: (٤٦)، من حديث العرياض بن سارية رضي الله عنه، والحديث سكت عنه أبو داود، وقال الترمذي: حسن صحيح، وقال ابن عبد البر في ((جامع بيان العلم وفضله))، مرجع سابق، ١١٦٤/٢: هذا حديثٌ ثابتٌ صحيح، وحسنه البغوي في ((شرح السنة))، مرجع سابق، ٢٠٥/١.

(٣) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي. (١٤٢٢). صحيح البخاري. محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة: بيروت، ١، كتاب الصلح. باب: إِذَا اصْطَلَحُوا عَلَى صَلَاحٍ جَوْرٍ فَالْصَلَحُ مَرْذُوءٌ. تحت رقم: ٢٦٩٧.

(٤) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي. (١٣٧٩). فتح الباري شرح صحيح البخاري. دار المعرفة: بيروت، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، ٣٠٢/٥.

(٥) ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية. (٢٠١٩). مدارج السالكين في منازل السائرين. تحقيق محمد أوجل الإصلاحي وآخرون، دار عطاءات العلم: الرياض، ط ٢، ٥٧٣/١.

(٦) حلية الأولياء. مرجع سابق، ٣٨/٢.

- وقد بَوَّب القاضي عياض في ترجمته للإمام مالك "باب اتباعه السنن وكراهيته المحدثات وبعض ما روي عنه في عقائد أهل السنة والكلام في أهل الأهواء"^(١).
- قال ابن الماجشون: سمعتُ مالكا يقول من أحدث في هذه الأمة شيئا لم يكن عليه سلفها، فقد زعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خان الرسالة، لأنَّ الله يقول: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾^(٢)، "فما لم يكن يومئذ ديناً فلا يكون اليوم ديناً"^(٣).
- عن مطرف بن عبد الله قال: سمعتُ مالكا يقول: "سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَوَلَاهُ الْأَمْرُ بَعْدَهُ سُنَّتَنَا، الْأَخْذُ بِهَا اتِّبَاعُ لِكِتَابِ اللَّهِ، وَاسْتِكْمَالُ بِطَاعَةِ اللَّهِ، وَقُوَّةٌ عَلَى دِينِ اللَّهِ، لَيْسَ لِأَحَدٍ تَغْيِيرُهَا وَلَا تَبْدِيلُهَا، وَلَا النَّظَرُ فِي شَيْءٍ خَالَفَهَا، مَنْ اهْتَدَى بِهَا، فَهُوَ مُهْتَدٍ، وَمَنْ اسْتَنْصَرَ بِهَا، فَهُوَ مَنْصُورٌ، وَمَنْ تَرَكَهَا، اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَوَلَاهُ اللَّهُ مَا تَوَلَّى، وَأَصْلَاهُ جَهَنَّمَ، وَسَاءَتْ مَصِيرًا"^(٤).
- وقد ثبت عن الإمام مالك إنكاره بعض البدع وزجره عليها، من ذلك: ما ذكره صاحب الاعتصام قال: "قَالَ أَبُو مُصْعَبٍ: قَدِمَ عَلَيْنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، فَصَلَّى، وَوَضَعَ رِجْلَيْهِ بَيْنَ يَدَيْ الصَّفِّ، فَلَمَّا سَلَّمَ الْإِمَامُ رَمَقَهُ النَّاسُ بِأَبْصَارِهِمْ، وَرَمَقُوا مَالِكًا وَكَانَ قَدْ صَلَّى خَلْفَ الْإِمَامِ - فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: مَنْ هَاهُنَا مِنَ الْحَرَسِ؟ فَجَاءَهُ ثَمَانِيانَ، فَقَالَ: خُذَا صَاحِبَ هَذَا الثُّوبِ فَاحْبِسَاهُ، فَحُبِسَ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ ابْنَ مَهْدِيٍّ، فَوَجَّهَ إِلَيْهِ وَقَالَ لَهُ: أَمَا خِفْتَ اللَّهَ وَاتَّقَيْتَهُ أَنْ وَضَعْتَ ثَوْبَكَ بَيْنَ يَدَيْكَ فِي الصَّفِّ، وَشَعَلْتَ الْمُصَلِّينَ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ، وَأَخَذْتَ فِي مَسْجِدِنَا شَيْئًا مَا كُنَّا نَعْرِفُهُ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ أَخَذَتْ فِي مَسْجِدِنَا حَدَّثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ؟" فَبَكَى ابْنُ مَهْدِيٍّ، وَآلَى عَلَى نَفْسِهِ أَنْ لَا يَفْعَلَ ذَلِكَ أَبَدًا فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا فِي غَيْرِهِ"^(٥).
- وروى أبو بكر ابن العربي بسنده عن سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ: "سَمِعْتُ مَالِيكَ بْنَ أَنَسٍ، وَأَتَاهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، مِنْ أَيْنَ أُحْرِمُ؟ قَالَ: مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ مِنْ حَيْثُ أُحْرِمَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فَقَالَ: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُحْرِمَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: لَا تَفْعَلْ، قَالَ: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُحْرِمَ مِنَ الْمَسْجِدِ مِنَ عِنْدِ الْقَبْرِ، قَالَ: لَا تَفْعَلْ، فَإِنِّي أَحْسَنُ عَلَيْكَ الْفِتْنَةَ، قَالَ: وَأَيُّ فِتْنَةٍ فِي هَذَا؟ إِنَّمَا هِيَ أَمْنِيَالُ أَزِيدُهَا، قَالَ: وَأَيُّ فِتْنَةٍ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ تَرَى أَنَّكَ سَبَقْتُ إِلَى فَضِيلَةٍ قَصَرَ عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، إِنِّي سَمِعْتُ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٦)،^(٧).

(١) ترتيب المدارك. مرجع سابق، ٣٨/٢.

(٢) سورة المائدة: الآية: ٣.

(٣) الاعتصام. مرجع سابق، ٣٢٠/٢.

(٤) سير أعلام النبلاء. مرجع سابق، ٩٨/٨.

(٥) الاعتصام. مرجع سابق، ٤٠٨/٢.

(٦) سورة النور: الآية: ٦٣.

(٧) ابن العربي، محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي. (٢٠٠٣). أحكام القرآن. راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان، ط٣، ٤٣٢/٣.



- وذكر صاحب الاعتصام عن ابن وَصَّاحٍ قَالَ: "تَوَبَّ الْمُؤَدَّدُ بِالْمَدِينَةِ فِي زَمَانِ مَالِكٍ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ مَالِكٌ فِجَاءَهُ، فَقَالَ لَهُ مَالِكٌ: مَا هَذَا الَّذِي تَفْعَلُ؟ فَقَالَ: أَرَدْتُ أَنْ يَعْرِفَ النَّاسُ طُلُوعَ الْفَجْرِ فَيَقُومُوا، فَقَالَ لَهُ مَالِكٌ: لَا تَفْعَلْ! لَا تُحَدِّثْ فِي بَلَدِنَا شَيْئًا لَمْ يَكُنْ فِيهِ! قَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا الْبَلَدِ عَشْرَ سِنِينَ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، فَلَمْ يَفْعَلُوا هَذَا، فَلَا تُحَدِّثْ فِي بَلَدِنَا مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ! فَكَفَّ الْمُؤَدَّدُ عَنْ ذَلِكَ، وَأَقَامَ زَمَانًا، ثُمَّ إِنَّهُ تَنَحَّضَ فِي الْمُبَارَةِ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ مَالِكٌ، فَقَالَ لَهُ: مَا هَذَا الَّذِي تَفْعَلُ؟ قَالَ: أَرَدْتُ أَنْ يَعْرِفَ النَّاسُ طُلُوعَ الْفَجْرِ، فَقَالَ لَهُ: أَلَمْ أَهْكَ أَنْ لَا تُحَدِّثَ عِنْدَنَا مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا نَهَيْتَنِي عَنِ التَّثْوِيبِ! فَقَالَ لَهُ مَالِكٌ: لَا تَفْعَلْ! فَكَفَّ أَيْضًا زَمَانًا، ثُمَّ جَعَلَ يَضْرِبُ الْأَبْوَابَ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ مَالِكٌ، فَقَالَ لَهُ: مَا هَذَا الَّذِي تَفْعَلُ؟ فَقَالَ: أَرَدْتُ أَنْ يَعْرِفَ النَّاسُ طُلُوعَ الْفَجْرِ، فَقَالَ لَهُ مَالِكٌ: لَا تَفْعَلْ! لَا تُحَدِّثْ فِي بَلَدِنَا مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ!"^(١).

فهذه نماذج عملية من الإمام مالك - رحمه الله - في سدّ أبواب الذرائع على البدع والمحدثات، تؤكد لنا ما كان عليه سلف هذه الأمة من الغيرة على حيّاض السنة والدين، ومنع سبل البدعة والإحداث في شريعة الله عز وجل.

المطلب الثالث: موقف الإمام مالك من الفرق المنتسبة للإسلام

كان الإمام مالك أثري المشرب والمسلِك، تابع السلف في هجر أهل البدع ومنابتهم، فهم يرون أن هجرهم من أصول الدين التي تحفظ على المسلم دينه، وتقوية شر مهالك الضلالات.

وقد كان الإمام مالك - رحمه الله - حصناً منيعاً في وجه أهل البدع، شديداً عليهم كما كان أسلافه، لذلك نجد أن للإمام مالك مواقف من عدة فرق تنتسب للإسلام سنحاول عرض موقفه منها بإيجاز فيما يأتي:

أولاً: موقفه من الرافضة:

- قَالَ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: "مَنْ سَبَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ أَدَبَ، وَمَنْ سَبَّ عَائِشَةَ قُتِلَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿يَعْظُمُكُمْ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾" ^(١٧)، فَمَنْ سَبَّ عَائِشَةَ فَقَدْ خَالَفَ الْقُرْآنَ، وَمَنْ خَالَفَ الْقُرْآنَ قُتِلَ" ^(٢).

- قال مالك رضي الله عنه: "إنما هؤلاء قوم أرادوا القدح في النبي صلى الله عليه وسلم فلم يمكنهم ذلك؛ فقدحوا في أصحابه حتى يقال: رجل سوء كان له أصحاب سوء، ولو كان رجلاً صالحاً كان أصحابه صالحين" ^(٣).

- قال أشهب بن عبد العزيز: سئل مالك عن الرافضة فقال: "لا تُكَلِّمُهُمْ، وَلَا تَرَوْهُ عَنْهُمْ، فَإِنَّهُمْ يَكْذِبُونَ" ^(٤).

(١) الاعتصام. مرجع سابق، ٤٠٩/٢.

(٢) سورة النور: الآية ١٧.

(٣) أحكام القرآن. مرجع سابق، ٣٦٦/٣.

(٤) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي. (د: ت). الصارم المسلول على شاتم الرسول. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط الحرس الوطني السعودي، المملكة العربية السعودية، (د: ط)، ٥٨٠.

(٥) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي. (١٩٨٦). منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية. تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ١، ٦٠/١.



قال الإمام مالك: (الذي يشتم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ليس لهم سهم أو قال نصيب في الإسلام)^(١).

ثانياً: موقفه من الجهمية والقدرية: كَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ يَقُولُ: "الْكَلَامُ فِي الدِّينِ أَكْرَهُهُ وَكَانَ أَهْلُ بَلَدِنَا يَكْرَهُونَهُ وَيَنْهَوْنَ عَنْهُ نَحْوَ الْكَلَامِ فِي رَأْيِ جَهْمٍ وَالْقَدَرِ وَكُلِّ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَا أُحِبُّ الْكَلَامَ إِلَّا فِيمَا تَحْتَهُ عَمَلٌ فَأَمَّا الْكَلَامُ فِي الدِّينِ وَفِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَالْشُّكُوتُ أَحَبُّ إِلَيَّ؛ لِأَنِّي رَأَيْتُ أَهْلَ بَلَدِنَا يَنْهَوْنَ عَنِ الْكَلَامِ فِي الدِّينِ إِلَّا مَا تَحْتَهُ عَمَلٌ"^(٢).

- وأخرج مَالِكُ فِي مَوْطِئِهِ: "عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلٍ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كُنْتُ أُسِيرُ مَعَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَقَالَ: مَا رَأَيْتُكَ فِي هَؤُلَاءِ الْقَدَرِيَّةِ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: رَأَيْتُ أَنْ تَسْتَيْبِيَهُمْ، فَإِنْ قَبِلُوا، وَإِلَّا عَرَضْتَهُمْ عَلَى السَّيْفِ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: وَذَلِكَ رَأْيِي، قَالَ مَالِكُ: وَذَلِكَ رَأْيِي"^(٣).

- أخرج الهروي في "ذم الكلام" من طريق عبد الرحمن بن مهدي قال: دخلت على مالك وعنده رجل يسأله فقال: لعلك من أصحاب عمرو بن عبيد؟ لعن الله عمرو بن عبيد، فإنه ابتدع هذه البدع من الكلام، ولو كان الكلام علماً لتكلم فيه الصحابة والتابعون، كما تكلموا في الأحكام والشرائع^(٤).

- وَرُوِيَ عَنْ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْقَائِلِ بِالْمَخْلُوقِ: "أَنَّهُ يُوجَعُ ضَرْبًا، وَيَسْجَنُ حَتَّى يَتُوبَ"^(٥).
- وروي عنه أنه قال على القائل بخلق القرآن: "زندق فافتلوه"^(٦).

- قال الكرابيسي: "سمعت مالكا وسئل عن القدرية من هم؟ قال من قال: ما خلق المعاصي"^(٧).
وقال القاسم بن الحكم: "سألت مالكا عن القدرية من هم؟ فقال سألت أبا سهيل كما سألتني فقال: الذين يقولون الاستطاعة إليهم إن شاءوا أطاعوا وإن شاءوا عصوا"^(٨).

- قال ابن وهب: "سمعت مَالِكًا، يَقُولُ لِرَجُلٍ: سَأَلْتَنِي أَمْسَ عَنِ الْقَدَرِ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾"^(٩).
فَلَا بُدَّ مِنِّي أَنْ يَكُونَ مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى"^(١٠).

(١) ابن بطّة، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَرِيُّ المعروف بابن بَطَّة العُكْبَرِيِّ. (٢٠٠٢). الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة. تحقيق: رضا نعتسان معطي، دار العلوم والحكم: المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٧٨.

(٢) جامع بيان العلم وفضله. مرجع سابق، ٩٣٨/٢.

(٣) أخرجه مالك في الموطأ، باب التَّهْيِئَةِ عَنِ الْقَوْلِ بِالْقَدَرِ. تحت رقم ٣٣٤٢.

(٤) ذم الكلام. مرجع سابق، ٧٣/٥.

(٥) الاعتصام. وورد في بعض نسخ الاعتصام الخطية: "حتى يموت".

(٦) ترتيب المدارك. مرجع سابق، ٤٤/٢.

(٧) المرجع السابق، ٤٨/٢.

(٨) المرجع السابق، ٤٨/٢.

(٩) سورة السجدة: الآية ١٣.

(١٠) حلية الأولياء. مرجع سابق، ٣٢٦/٦.



- ونقل القاضي عياض في ترتيب المدارك قال: "سئل مالك عن أهل القدر أنكف عن كلامهم؟ قال: نعم إذ كان بما هو عليه، وفي رواية أخرى قال: لا يصلى خلفهم، ولا يقبل عنهم الحديث وإن وافيتهم في ثغر فأخرجهم منه" (١).

- ونقل ابن رشد في البيان والتحصيل قال: "سئل مالك عن القدرية فقال: قوم سوء فلا تجالسوهم، قيل ولا تصلي وراءهم؟ قال: نعم" (٢).

- وقد ردّ مالكٌ شهادتهم ولم يعتد بها؛ فقد أخرج ابن عبد البر في الكافي عن معمر بن عيسى عن مالك أنه قال: "لا تجوز شهادة الخوارج ولا رافضي يسب السلف ولا قدرى يدعو إلى القدر" (٣).

ثالثاً: موقفه من المرجئة:

- قال ابن وهب سمعت مالكا يقول: "إنَّ المرجئة أخطأوا وقالوا قولاً عظيماً، قال: إن أحرقت الكعبة أو صنع كل شيء فهو مسلم، فقيل لمالك ما ترى فيهم؟ قال: قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخِوْا لَهُمْ فِي الْأَيَّامِ الَّتِي لَا يَلْتَمِسُ فِيهَا الْقَوْمُ يَعْلَمُونَ﴾" (٤)، قال ابن وهب: سمعت مالكا وقيل له إن أهل الأهواء يحتجون علينا بحديث كل مولود يولد على الفطرة، الحديث فقال احتجوا عليهم بأخرى الله أعلم بما كانوا عاملين" (٥).

- وقال زهير بن عباد قلت لمالك: "ما قولك في صنفين عندنا بالشام اختلفوا في الإيمان؟ فقالوا يزيد وينقص، قال بئس ما قالوا قلت قالوا إنا نخاف على أنفسنا النفاق، قال بئسما قالوا، قلت فإن قالوا نحن مؤمنون إن شاء الله قالت الأخرى الإيمان واجب وإيمان أهل الأرض كإيمان أهل السماء، قال: لا تقولوا، قلت فإن قالوا نحن مؤمنون حقاً، قال لا تقولوا قلت فما ينبغي للطائفتين أن يقولوا؟ قال يقولون نحن مؤمنون: فيكفوا عما سوى ذلك من الكلام، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ... الحديث، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَى إِلَيْكُمْ أَلْسَنَتَكُمْ لَكُنْتُمْ مُؤْمِنًا﴾" (٦)، قال زهير فقلت له: فإن الطائفتين بعضهما بعضاً، فاسترجع وتعجب وقال لي: وقد أفلح الناس يصلون إلى بيت المقدس ستة عشر شهراً، ثم أمروا بالصلاة إلى البيت الحرام فقال الله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾" (٧)، يعني صلاتكم إلى بيت المقدس، وإني لأنكر بهذه الآية قول المرجئة: إن الصلاة ليست من الإيمان، قال زهير: وقد كان دخل على مالك من سألته عن نحو هذا

(١) ترتيب المدارك. مرجع سابق، ٤٧٠/٢.

(٢) البيان والتحصيل. مرجع سابق، ٣٨٠/١٦.

(٣) القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي. (١٩٨٠). الكافي في فقه أهل المدينة. تحقيق: محمد محمد أحمد ولد مادريك الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة: الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ٢، ٨٩٦/٢.

(٤) سورة التوبة: الآية ١١.

(٥) ترتيب المدارك. مرجع سابق، ٤٩٢/٢.

(٦) سورة النساء: الآية ٩٤.

(٧) سورة البقرة: الآية ١٤٣.



فأمر به فأخرج وكأنه لمخزيًا، قال غير واحد سمعت مالكا يقول: الإيمان قول وعمل وينقص وبعضه أفضل من بعض^(١).

- وقال ابن القاسم كان مالك يقول: "الإيمان يزيد، وتوقف عن النقصان، وقال: ذكر الله زيادته، في غير موضع"^(٢).

رابعًا: موقفه من الخوارج:

- أخرج مالك في موطنه عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي سعيد الخدري، أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «يُخْرَجُ فِيكُمْ قَوْمٌ يَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ أَوْ صِيَامَكُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ أَوْ أَعْمَالَكُمْ مَعَ أَعْمَالِهِمْ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، وَلَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْشُونَ مِنَ الدِّينِ، كَمَا يَمْشِي السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَةِ، تَنْظُرُ فِي النَّصْلِ، فَلَا تَرَى شَيْئًا وَتَنْظُرُ فِي الرِّيشِ، فَلَا تَرَى شَيْئًا، وَتَتَمَارَى فِي الْفُوقِ»^(٣).

- وقد وردت نصوص عن الإمام مالك في الخوارج منها؛ ما ورد في المدونة: "قال مالك: وَالْحُرُورِيَّةُ وَأَهْلُ الْأَهْوَاءِ كُلِّهِمْ: أَرَى أَنَّ يُسْتَنَابُوا فَإِنْ تَابُوا وَإِلَّا قُتِلُوا، قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْحُرُورِيَّةِ وَمَا أَشْبَهَهُمْ: إِنَّهُمْ يُقْتَلُونَ إِذَا لَمْ يَتُوبُوا إِذَا كَانَ الْإِمَامُ عَدْلًا، وَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُمْ إِنْ خَرَجُوا عَلَى إِمَامٍ عَدْلٍ يُرِيدُونَ قِتَالَهُ وَيَدْعُونَ إِلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ دُعَا إِلَى الْجَمَاعَةِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنْ أَبَوْا قُوتِلُوا"^(٤).

- ونقل صاحب (تهذيب المدونة) عن الإمام مالك أنه قال: "ولا يسلم على أهل البدع ولا يناكحون، ولا يصلي خلفهم جمعة ولا غيرها ولا تشهد جنازتهم"^(٥)، "ولا يصلي على أحد من أهل الأهواء، ولا يعاد مرضاهم، ولا على قتلى الخوارج"^(٦).

خامسًا: موقفه من قوم من الصوفية^(٧):

- نقل صاحب (ترتيب المدارك) عن المسيبي قال: "كنا عند مالك وأصحابه حوله، فقال رجل من أهل نصيبين: يا أبا عبد الله عندنا قوم يقال لهم الصوفية يأكلون كثيرًا ثم يأخذون في القصائد ثم يقومون فيرقصون، فقال مالك: أصيبان هم؟ قال لا، قال أجمانين؟ قال لا، قوم مشائخ وغير ذلك عقلاً، قال مالك: ما سمعت أن أحداً من أهل الإسلام يفعل هذا، قال الرجل: بل يأكلون ثم يقومون فيرقصون نواشب ويلطم بعضهم رأسه وبعضهم

(١) المرجع السابق، ٤٢/٢.

(٢) المرجع السابق، ٤٣/٢.

(٣) أخرجه مالك في الموطأ. باب مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ. تحت رقم ٦٩٤.

(٤) الأصبحي، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني. (١٩٩٤). المدونة. دار الكتب العلمية: ط ١، ٥٣٠/١.

(٥) ابن البرادعي المالكي، أبو سعيد خلف بن أبي القاسم محمد، الأزدي القيرواني. (٢٠٠٢). التهذيب في اختصار المدونة. دار

البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث: دبي، ط ١، ٢٥٢.

(٦) المرجع السابق: نفس الموضوع.

(٧) لم يذكر من ذكر الرواية من هم هؤلاء القوم، لكنه ذكر أنهم قوم من الصوفية من أهل نصيبين.



وجهه، فضحك مالك ثم قام فدخل منزله، فقال أصحاب مالك للرجل: لقد كنت يا هذا مشرّوفاً على صاحبنا، لقد جالسناه نيماً وثلاثين سنة فما رأيناه ضحك إلا في هذا اليوم^(١).

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. فقد انتهيت بفضل الله تعالى من كتابة هذا البحث: (المباحث العقدية عند الإمام مالك، ومنهجه فيها)، وتوصلت إلى جملة من أهم النتائج والتوصيات، يمكن إجمالها بما يلي:

نتائج البحث:

- تعظيم الإمام مالك لكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم واعتماده عليهما في كل أمور الدين، وبعده كل البعد عن أساليب أهل الكلام والجدل.
- كلام الإمام مالك في قضايا العقيدة قليل مقارنة بغيره؛ وذلك راجع لتقدم فترته الزمنية، حيث إن المخالفات العقدية لم تظهر بعد بصورة أوسع.
- ذم الإمام مالك لعلم الكلام والتحذير من أهله والنهي عن مجالستهم أو جدالهم إلا للحاجة.
- المتتبع والمتأمل لأقوال وتقريرات الإمام مالك العقدية يلحظ التزامه التام بأصول أئمة السلف الصالح في كافة قضايا الاعتقاد.

توصيات البحث:

- ضرورة العناية والاهتمام بجمع آراء الإمام مالك العقدية ودراستها دراسة موسعة من خلال تتبع آرائه وأقواله العقدية ومحاولة ربطها بمتطلبات وقضايا العصر واستثمارها في حل التحديات العقدية المعاصرة.
- أهمية نشر عقيدة السلف في المجتمعات الإسلامية للمساهمة في ترسيخ معالم الوسطية والاعتدال بين شباب الأمة الإسلامية، وتحقيق عوامل الألفة والانسجام.

المصادر والمراجع:

- ابن أبي عاصم، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني. (١٩٨٠). كتاب السنة. (ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم: محمد ناصر الدين الألباني)، المكتب الإسلامي: ط ١.
- ابن العربي، محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي. (٢٠٠٧). المسالك في شرح موطأ مالك. قرأه وعلّق عليه: محمد بن الحسين السُّليمانى وعائشة بنت الحسين السُّليمانى، دار الغرب الإسلامي: ط ١.

- ابن العربي، محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي. (٢٠٠٣). أحكام القرآن. راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلّق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان، ط ٣.

(١) ترتيب المدارك. مرجع سابق، ٥٣/٢.



- ابن القيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب. (٢٠١٩). **إعلام الموقعين عن رب العالمين**. تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي وآخرون، دار عطاءات العلم: الرياض، دار ابن حزم: بيروت.
- ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية. (٢٠١٩). **مدارج السالكين في منازل السائرين**. تحقيق محمد أجمل الإصلاحي وآخرون، دار عطاءات العلم (الرياض)، ط ٢.
- ابن بطة، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان الغُكُزِّي المعروف بابن بطة العُكُزِّي. (٢٠٠٢). **الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة**. تحقيق: رضا نعتسان معطي، دار العلوم والحكم: المملكة العربية السعودية، ط ١.
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي. (د:ت) **الصارم المسلول على شاتم الرسول**. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط الحرس الوطني السعودي، المملكة العربية السعودية، (د: ط).
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي. (١٩٨٦). **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**. تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ١.
- ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد. (١٩٩٦). **فتح الباري شرح صحيح البخاري**. تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، وآخرون، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، ط ١.
- ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي. (١٩٨٧). **شرح علل الترمذي**. تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، ط ١.
- ابن عاشور، محمد الطاهر. (١٤٢٨). **كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ**. تحقيق: طه بن علي بو سريح التونسي، دار سحنون للنشر والتوزيع - دار السلام للطباعة والنشر، ط ٢.
- ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد، برهان الدين اليعمري. **الدبيح المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**. تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدى أبو النور، دار التراث للطبع والنشر: القاهرة.
- ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. (٢٠٠٩). **سنن ابن ماجه**. تحقيق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية: ط ١.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي. (١٤١٤). **لسان العرب**. دار صادر: بيروت، ط ٣.
- أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي. (١٩٩٨). **ذم الكلام وأهله**. تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة، ط ١.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني. (٢٠٠٩). **سنن أبي داود**. تحقيق شعيب الأرناؤوط - محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية: ط ١.
- أبو زهرة، محمد. (د: ت). **مالك حياته وعصره - آراؤه وفقهه**. دار الفكر العربي: مصر، (د: ط).
- الآجري، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الأجرِّي البغدادي. (١٩٩٩). **الشرعية**. تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان المديجي، دار الوطن: الرياض، السعودية، ط ٢.

- أحمد أمين. (د: ت). **ضحى الإسلام**. دار القلم: بيروت، (د: ط).
- إسماعيل، علاء الدين محمد. (٢٠١٤). موقف الإمام مالك من الفرق المنحرفة. **مجلة الثقافة**، جامعة السلطان أزلان شاه، ماليزيا، ٤٠ (١٠).
- الأصبحي، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني. (١٩٩٤). **المدونة**. دار الكتب العلمية: ط ١.
- الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله. (١٩٧٤). **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**. مطبعة السعادة: مصر.
- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي. (١٤٢٢). **صحيح البخاري**. محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة - بيروت، ط ١.
- البغوي، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي. (١٩٨٣). **شرح السنة**. تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي: دمشق، بيروت، ط ٢.
- الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي أبو عيسى. (١٩٩٨). **الجامع الكبير**. تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي: بيروت.
- الحاج، الكور السالم بن المختار. (٢٠١٣). **ملامح الرؤية العقدية عند الإمام مالك**. مؤتمر الإمام مالك، ليبيا.
- الحاكم الكبير، محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي. (د: ت). **شعار أصحاب الحديث**. تحقيق: صبحي السامرائي، دار الخلفاء: الكويت، (د: ط).
- الخميس، محمد بن عبد الرحمن. (١٤١٩). **عقيدة إمام دار الهجرة مالك بن أنس**. دار طيبة للنشر والتوزيع: الرياض: المملكة العربية السعودية، ط ١.
- الدخري، عبد العظيم خليل. (٢٠١٤). الإمام مالك ومنهجه في الموطأ. **مجلة الحجاز العالمية للدراسات الإسلامية والعربية**، ٨٠.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. (١٩٩٨). **تذكرة الحفاظ**. دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان، ط ١.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. (٢٠٠٦). **سير أعلام النبلاء**. دار الحديث: القاهرة.
- الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم. (١٩٥٢). **الجرح والتعديل**. طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بجيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط ١.
- الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم. (١٤١٩). **تفسير ابن أبي حاتم**. تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز: المملكة العربية السعودية، ط ٣.
- الرشيد، عماد الدين. **مفاهيم أساسية الاجتهاد والتقليد**.
- الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف. (٢٠٠٣). **شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك**. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية: القاهرة، ط ١.
- زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي. (٢٠٠٤). **فضل علم السلف على علم الخلف** [مطبوع ضمن مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي]. دراسة وتحقيق: أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر: ط ١.



- السحابي، آمنة. (١٤٢٨). المقاصد العقدية من خلال موطأ الإمام مالك. مجلة الإحياء، الرابطة المحمدية للعلماء، المغرب، ٢٥.
- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. (٢٠٠٠). تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان. تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحي، مؤسسة الرسالة: لبنان، ط ١.
- السيوطي. (١٤٣١). تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك. تحقيق هشام الحسني، دار الرشاد الحديثة: المغرب، ط ١.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي. (٢٠٠٨). الاعتصام. تحقيق ودراسة: محمد بن عبد الرحمن الشقير، سعد بن عبد الله آل حميد، هشام بن إسماعيل الصيني، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع: المملكة العربية السعودية، ط ١.
- الصابوني، أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن. (١٩٩٨). عقيدة السلف أصحاب الحديث. تحقيق ناصر الجديع، دار العاصمة: المملكة العربية السعودية، ط ٢.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي. (١٣٧٩). فتح الباري شرح صحيح البخاري. دار المعرفة: بيروت، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. (١٩٨٤). النكت على كتاب ابن الصلاح. تحقيق ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١.
- القاضي عياض، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى البحصي. (٢٠١٢). ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك. تحقيق محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية: بيروت.
- قبلي بن هني. (٢٠١٩). مكانة موطأ الإمام مالك وأثره في تنوع مدارس المالكية من خلال ثبوت روايته. مجلة الدراسات الإسلامية، ٧(٢).
- القرطبي، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد. (١٩٨٨). البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة. حققه: محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي: بيروت، لبنان، ط ٢.
- القرطبي، أبو عمر بن عبد البر. (٢٠٠٠). الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار. تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية: بيروت، ط ١.
- القرطبي، أبو عمر بن عبد البر. (د: ت). الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم. دار الكتب العلمية: بيروت، (د: ط).



القرطبي، أبو عمر بن عبد البر. (٢٠١٢). التَّقْصِي لما في المَوْطَأ من حَدِيثِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم). اعتنى به: فيصل يوسف أحمد العلي - الطَّاهِر الأَزْهَر حُدَّيْري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: الكويت، ط ١.

القرطبي، أبو عمر بن عبد البر. (٢٠١٧). التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم. حققه وعلق عليه: بشار عواد معروف، وآخرون، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي: لندن، ط ١.

القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي. (١٩٨٠). الكافي في فقه أهل المدينة. تحقيق: محمد محمد أحمد ولد مادريك الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة: الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ٢.

القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي. (١٩٩٤). جامع بيان العلم وفضله. تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي: المملكة العربية السعودية، ط ١.

القيرواني، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد. (١٩٨٣). الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ. حققه وقدم له وعلق عليه: محمد أبو الأجفان - عثمان بطيخ، مؤسسة الرسالة: بيروت - المكتبة العتيقة: تونس، ط ٢.

اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي. (٢٠٠٣). شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة. تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة: السعودية، ط ٨.

مجموعة من المؤلفين. (٢٠١٧). معجم مصطلحات العلوم الشرعية. مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، السعودية، ط ٢.

محمد محمد أبو زهو. (١٩٨٤). الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية. الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

المغراوي، محمد بن عبد الرحمن. (د: ت). عقيدة الإمام مالك. مكتبة التراث الإسلامي: القاهرة، مصر، (د: ط).

اليحصي، القاضي عياض بن موسى. (١٩٨٣). ترتيب المدارك وتقريب المسالك. تحقيق: ابن تاويت الطنجي، عبد القادر الصحراوي، محمد بن شريفة، سعيد أحمد أعراب، مطبعة فضالة: المحمدية، المغرب، ط ١.